

دراسات

المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية*

مروان قبلان | مارس 2015

* نُشرت هذه الدراسة بنسختها الأصلية ضمن كتاب **خلفيات الثورة: دراسات سورية**، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام 2013

المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية

سلسلة: دراسات

مروان قبلان | مارس 2015

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع رقم: 826 – منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدّوحة، قطر

هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+

www.dohainstitute.org

ملخص تنفيذي

تنطلق الدراسة من مقولةٍ أساسيّة ترى أنّ الأزمة السوريّة شكّلت مدخلًا لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها، وأنّ هذه الأزمة التي بدأت داخليّة سرعان ما تحوّلت إلى صراع إرادات إقليمي ودولي تغلب فيها الحسابات الجيوسياسيّة، ما يجعل إمكانية التوصّل إلى حلّ بشأنها أمرًا بعيدَ المنال. كما أنّ اتّخاذها هذا المنحى حوَّل مطالبات السوريّين بالتغيير والإصلاح إلى وبال، انتهى بجعل بلادهم ساحةً لتنفيس الاحتقان الإقليمي والصراعات الدولية (حروب الوكالة). والحال كذلك، ترى الدراسة أنّه يمكن رسم مسارات واقعيّة لتطوّر الأزمة من خلال توسّل نماذج رياضية تساعد في توضيح مآلها واستشرافها على الرغم من التداخلات والتعقيدات التي تشوبها وكثرة عدد الفاعلين فيها.

وإذ تحاول الدراسة التثبت من بعض مقولات المدرسة الواقعيّة في السياسة الدولية، وامتحان قدرتها التفسيرية الراهنة، لجهة أنّ موازين القوى هي العامل الحاسم في بناء التحالفات، وتوجيه السياسات الخارجيّة للدول، وتحديد علاقاتها مع الفاعلين الآخرين في النظامين الدولي والإقليمي، تجد الدراسة أنّ هذه الموازين تصحّح نفسها تلقائيًّا إذا تعرضت للخلل، خاصّةً في أوقات الصراع والتنافس. كما تؤكّد أنّ الجيوسياسي مازال العامل الحاسم في رسم سياسات الدول وردود أفعالها بدلًا من الجيواقتصادي الذي بدأت كفّة فرضيّاته ترجح في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي سبقت اندلاع ثورات الربيع العربيّ وتحديدًا الثورة السوريّة .

وتخلص الدراسة إلى أنّ الحالة السوريّة التي جاءت في سياق الربيع العربيّ أكثر تعقيدًا من مثيلاتها في العالم العربيّ بسبب موقع سورية الجيوسياسي المهمّ، وأنّ الصراع والتنافس الإقليمي والدولي على سورية باعتبارها عاملًا مرجّحًا في توازنات المنطقة سوف يكون له الأثر الحاسم في تحديد مآل أزمتها والمسارات التي يمكن أن تسلكها مستقبلًا.

المحتويات

مقدّمة

تقدّم نظرية العلاقات الدولية إطارًا نظريًّا عامًّا مفيدًا لفهم الصراع الدائر في سورية وعليها، وتحليله وتفسيره. ونظرًا لموقع سورية الجيوسياسي المهمّ، فقد تحوّلت أزمة داخلية بين مجتمعٍ منتفض ضدّ سياساتٍ اقتصاديّة واجتماعيّة لنظامٍ فاسد ومستبدّ إلى حالة اصطفاف إقليمي ودولي غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة. ولمّا كانت منطقة الشرق الأوسط ولا تزال رهينة مفاهيم كلاسيكية في العلاقات الدولية مثل موازين القوى Balance of Power والواقعيّة السياسيّة بنسختها التي ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر Realpolitik. ونظرًا لحجم المصالح والرهانات الكبرى على نتيجة الصراع الداخلي في سورية وشدّة الاستقطاب والتنافس الإقليمي الذي عزّزه التغيير الإستراتيجي الناجم عن الغزو الأميركيّ للعراق وبروز قطبين إقليميّين مهمّين – إيران وتركيا – شهدت المنطقة منذ اندلاع الأزمة السوريّة حالة إعادة اصطفاف للقوى Re-alignment تبدأ من داخل سورية وتصل إلى عواصم القوى الكبرى في النظام الدولي مرورًا بالطبع بالعواصم الإقليمية البارزة[1].

تتكوّن حالة الصراع من معسكرين يتألّف كلٌّ منهما من ثلاث مجموعات تتفاعل على ثلاثة مستويات رئيسة؛ محلّية وإقليميّة ودوليّة. يشمل الأوّل وهو معسكر التغيير Change الذي يسعى إلى إطاحة النظام السوريّ، المنتفضين على نظام الاستبداد، ويدعمهم إقليميًّا كلٌّ من تركيا ودول الخليج العربيّة، ومن ورائهم جميعًا يقف الغرب بجناحيه الأوروبيّ والأميركيّ. والمعسكر الآخر هو معسكر الحفاظ على الوضع القائم Status quo ويشمل النظام السوريّ الذي يدعمه إقليميًّا كلٌّ من إيران وحلفاءها في العراق ولبنان (حزب الله) ويقف وراء هذه القوى دوليًّا كلٌّ من روسيا والصّين وبدرجةٍ أقلّ البرازيل والهند وجنوب أفريقيا وهو التجمّع المعروف اختصارًا بـ BRICS.

تجلّت حالة الاستقطاب بين المعسكرين في التصويت الأوّل على مشروع قرارٍ أمميّ يدين النظام السوريّ في 4

---

1 عن موازين القوى والتحالفات يمكن العودة إلى الكتب الكلاسيكية الأهمّ في هذه الموضوعات، مثل:
For neo-realist accounts see: Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, Massachusetts: Addison-Wesley Publishing Company, 1979); For classical realism see: Hans Margenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 6th ed (New York: Knopf, 1985); On Middle Eastern alliances see: Stephen Walt, *The Origins of Alliances* (Cornell University Press, 1990).

تشرين الأوّل / أكتوبر 2011 وتكرّرت في 4 شباط / فبراير 2012 وكان آخرها في 22 أيار/مايو 2014[2]. وفيما يشبه حالة الحرب بالوكالة، راح كلّ معسكر يدعم وكيله المحلّي بكلّ وسائل الصراع الاقتصاديّة والعسكريّة والدبلوماسيّة والإعلاميّة في اشتباكٍ بدا أقرب ما يكون مستندًا إلى المنازعة الصفريّة Zero-Sum Game لحسم الموقف لمصلحته، مع ملاحظة الفارق الكبير في موازين القوى على الأرض بين النظام ومعارضته، وتفاوت درجة إصرار القوى التي تقف وراء كلّ معسكر في دعم حلفائها والدفاع عنهم. لكنّ هذا الميزان قابل للتغيير بسبب حالة الاستقطاب والسيلان الشديدة Polarization and Fluidity التي تشهدها الأزمة السوريّة ولكونها من النوع الديناميكيّ Dynamic وليس الستاتيكي Static على الرغم من الانطباع العامّ السّائد من أنّ الصراع دخل حالة الاستعصاء Stalemate بعد نحو أربعة أعوام من اندلاع الثورة[3].

الملفت في حالة الاصطفاف القائمة أنّ مصالح أطراف كلّ معسكر وأهدافه ليست متطابقة بالضرورة، إلّا أنّ حرصها على حسم الصراع لمصلحتها – تغييرًا للوضع القائم أو حفاظًا عليه بدرجاتٍ متفاوتة – يمثّل الدافع الأساسي الذي يضعها في معسكرٍ معيّن. فأهداف المنتفضين السوريّين مثلًا، كانت تتمحور حول إعادة توزيع السلطة والثروة بطريقةٍ أكثر عدالة والتحوّل من نظامٍ استبداديّ تسلّطي متلبرل اقتصاديًّا[4] إلى دولة مدنيّة ديمقراطيّة تتحقّق فيها درجة معقولة من العدالة الاجتماعيّة والكرامة الإنسانيّة. وهذه الأهداف لا تعني بالضرورة دول الخليج العربيّة وتركيا

---

[2] استخدمت روسيا والصّين حقّ النقض "الفيتو" في المرة الأخيرة لمنع صدور قرار عن مجلس الأمن لإحالة النزاع في سورية الى محكمة الجنايات الدولية، انظر:

Russia, China veto U.N. bid to refer Syria to international court, Reuters, 23/5/2014, http://www.reuters.com/article/2014/05/23/us-syria-crisis-un-icc-idUSBREA4M03220140523

[3] لا أدلّ على هذه الديناميكيّة من تحوّل الحركة الاحتجاجيّة من السلميّة إلى العسكرة، ثمّ استخدام تكتيكات أكثر تطرّفًا مثل العمليات الانتحاريّة كردّة فعل على العنف الشديد الذي استخدمه النظام لقمع التظاهرات، انظر:

"Syria's Phase of Radicalization", *International Crisis Group*, Middle East Briefing No. 33, (Damascus/Brussels, 10/4/2012), http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/egypt-syria-lebanon/syria/b033-syrias-phase-of-radicalisation.aspx

[4] جرت استعارة هذا المصطلح من دراسة جمال باروت عن الحركة الاحتجاجية السورية، انظر: جمال باروت، "العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، على الرابط التالي:

http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=63768c5e-1130-4104-92ca-fd6b7e61c5b3

ومِن ورائها القوى الدوليّة التي تساندها، فبالنسبة إلى المجموعة الإقليميّة والدوليّة تعدّ سياسة سورية الخارجية ومواقفها الإقليمية والدولية حجر الزاوية في سعيها إلى تغيير النظام السوريّ أو تغيير سياساته.

أمّا النظام، فهو يدافع عن بقائه بشخوصه ورموزه وأجهزته وممارساته، وهو أمر قد لا يعني بالضرورة حلفاءَه إلّا بمقدار ما يؤثّر ذلك في سياسات سورية الخارجيّة وعلاقاتها الإقليميّة والدولية. ولو ضمنت هذه الأطراف مثلًا استمرارية السياسة الخارجيّة السوريّة، فهي لن تعارض بالتأكيد تسويةً تؤدّي إلى تغيير محدود يختفي بموجبها بعض وجوه النظام وتحلّ محلّها أخرى تتبنّى السياسات نفسها تجاه حلفائها. لا تدافع هذه القوى إذًا عن استمرار أشخاصٍ، بل عن استمرار سياساتٍ – خارجية تحديدًا. لكنّها لن تغيّر موقفها من دعم النظام دون أن تضمن ذلك. ينطبق الأمر نفسه على الموقف الروسيّ الذي يسعى من خلال تشدّده في دعم النظام لمساومة الغرب في ملفّاتٍ أخرى أكثر أهمّية بالنسبة إليه. كما أنّه يحاول الاستفادة من الأزمة لتأكيد دوره العالميّ، وبما يسمح في نهاية المطاف بترجمة ذلك إلى تسويةٍ تكفل مصالحه على الساحتين الإقليميّة والدوليّة(5).

باختصار، تركّز أطراف الصراع المحلّية على قضايا داخلية بحتة، فيما يهتمّ الحلفاء على الجانبين بالبعدين الإقليمي والدولي للصراع، علمًا أنّ كلًّا من المعارضة والنظام يسعى لأغراضه إلى جذب مزيدٍ من التدخّل الإقليميّ والدوليّ. هناك إذًا، اختلافٌ في المصالح والرّؤى بين أطراف معسكرَي التغيير والحفاظ على الوضع القائم. إلّا أنّ مصالحها اجتمعت إمّا على التغيير أو عدمه أو على منزلةٍ بينهما، وذلك لغياب الرغبة في التوصّل إلى تسوية أو القدرة عليها في ظلّ معطيات الصراع الراهنة. نتيجة لذلك، وإذا ما حقّق كلّ طرفٍ داخل كلّ معسكر أهدافه فقد تختفي الاصطفافات القائمة وتظهر أخرى جديدة.

يتناول هذا البحث المصالح والغايات التي أدّت إلى ظهور تحالفاتٍ معيّنة في الأزمة السوريّة ويركّز تحديدًا على خصائص الاصطفاف ودواعيها ومحاولة تفسيرها باستخدام النظريّة الواقعيّة الجديدة Neo/Realism التي تقدّم إطارًا نظريًّا مفيدًا لفهم الصراع الدائر في سورية وعليها. كما تسعى هذه الدراسة إلى تطوير نموذجٍ رياضيّ يجمع بين المفاهيم الرياضيّة والسياسيّة الأمر الذي قد يساعد في توضيح معادلات الصراع في الأزمة

---

[5] جورج سمعان، "موسكو في حساباتها السورية... والروسية"، **الحياة**، 2012/1/30.

السوريّة والتنبّؤ بمساراتها.

تتألّف الدراسة من مقدّمةٍ وأربعة محاورَ رئيسة تتناول المستويات الثلاثة الرئيسة للصّراع. يحاول المحور الأوّل الوقوف على حسابات النظام وحسابات المعارضة والإستراتيجيات التي يتبعها كلٌّ منهما لتحويل ميزان القوى لمصلحته. فيما يركّز المحور الثاني على مواقف القوى الدوليّة الفاعلة في الأزمة السوريّة ومصالحها. أمّا المحور الثالث، فيتناول سياسات القوى الإقليميّة ومصالحها في الصراع الدائر على الأرض السوريّة. ويحاول المحور الرابع استشراف مآل الأزمة والاحتمالات التي يمكن أن تسلكها.

تسعى الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيّات التي تقول: أوّلًا، إنّ الشرق الأوسط يعدّ من أكثر مناطق العالم تقلّبًا لجهة تحالفاته وعلاقاته الإقليميّة، وإنّ محدّدها الأساسي هو موازين القوى. ثانيًا، إنّه كلّما تقاطعت مصالح الحلفاء في أيٍّ من المعسكرين المتقابلين في الأزمة السوريّة، اشتدّت حدّة المواجهة والرهانات على نتائجها. ثالثًا، إنّ التباينات في مصالح أطراف المعسكر الواحد تضع حدودًا على تصرّفات هذه الأطراف إزاء الأزمة وتجعل من الصعب حصول إجماع بينها على التحرّك جماعيًّا أو انفراديًّا. وأخيرًا، إنّه بمقدار ما خرجت إمكانية الحلّ من أيدي طرفَي الصراع المحليّين، فنتائج الصراع وموازين القوى على الأرض مازالت تشكّل عاملًا حاسمًا في تحديد مواقف الدول الإقليميّة والدوليّة وسياساتها تجاه الأزمة.

منهج الدراسة ومفاهيمها الأساسيّة

تعتمد الدراسة المنهج التحليلي لفهم مصالح أطراف الأزمة السوريّة والفاعلين الأساسيّين فيها وتفسيرها. وتستخدم المنهج الاستشرافي من خلال اعتماد نماذجَ رياضيّة تستنبط علاقات تربط بين متغيّراتٍ مختلفة تساعد في المحصّلة النهائية على التنبّؤ بمسارات الأزمة السوريّة. كما تتوسّل الدراسة مفردات النظريّة الواقعيّة في العلاقات الدوليّة ومفاهيمها، والتي يقع الصراع في قلبها، وفق منظورٍ يرى أنّ جميع الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها القوميّة National Interests بين حدّين أدناهما البقاء Survival وأقصاهما الهيمنة Hegemony. ومن أهمّ المفاهيم التي تعتمد عليها الدراسة في محاولة فهمها الحالة السوريّة وسبل تحقيق المصالح القوميّة لمختلف الأطراف

المعنيّة بها مباشرةً أو مداورة، هي موازين القوى Balance of Power والتحالفات Alliances. إذ تتعاضد مجموعة من الدول أو الأطراف اللادولتية None-State Actors في مواجهة مجموعةٍ أخرى، تسعى كلّ منهما إلى تحقيق أهدافٍ وغاياتٍ متشابهة تجمع أطراف المجموعة الواحدة من دون أن تكون متطابقة بالضرورة.

مستويات تحليل الأزمة

تحاول الدراسة الإضاءة على توافق المصالح وتعارضها في الأزمة السوريّة في مستويات فعلها الأساسيّة الثلاثة؛ وهي المحلّي والإقليميّ والدوليّ، وفق ثلاث مجموعات تضمّ أطرافًا مؤثّرة تتحرّك على المستويات نفسها كلّ بحسب إمكاناته وأحجامه وقدرته على التأثير في مسارات الأزمة، فضلًا عن حجم المصالح المرتبطة بها والمخاطر المترتّبة على الانزلاق نحو التدخّل فيها.

1. المستوى المحلّي: حسابات النظام وحسابات المعارضة والسعي نحو التدويل

بدأت الأزمة السوريّة شأنًا داخليًّا محليًّا، لكن فظاظة النظام في التعامل مع الحركة الاحتجاجيّة التي حافظت على طابعها السلميّ عمومًا، وتفضيله الحلّ الأمنيّ لمعالجة شأنٍ سياسيّ –اقتصادي – اجتماعي محلّي ما أدّى إلى سقوط آلاف القتلى، سرعان ما جعلا القضيّة شأنًا إقليميًّا ودوليًّا.

ولم يستفد النظام من فترة سماح عربيّة ودوليّة طويلة نسبيًّا لمعالجة الأزمة بطريقةٍ دبلوماسية، إذ عدّ الصبر العربيّ والدوليّ عليه مؤشر ضعف شجعه على استخدام مزيد القوّة ضدّ المتظاهرين. وقد اعتمد النظام في مقاربته هذه على قراءةٍ سطحيّة متغطرسة تنسجم مع سلوكه في التعامل مع شعبه. فمن جهةٍ، بالغ النظام في قراءة قوّته الإقليميّة وهو الذي ما فتئ يعدّ نفسه حاجةً إقليميّة ودوليّة[6]. ومن جهةٍ أخرى، كان النظام متيقّنًا من قوّة الدعم الإيرانيّ باعتباره حاجة حيويّة لاستمرار تنامي النفوذ الإيرانيّ الذي أخذ يتصاعد منذ احتلال العراق والحرب على أفغانستان. وباعتباره

[6] انظر مقابلة رامي مخلوف (ابن خال الرئيس الأسد) في النيويورك تايمز، إذ رأى أنّ أمن إسرائيل مرتبط بأمن النظام السوريّ،
Anthony Shadid, “Syrian Elite to Fight Protests to the End”, *The New York Times* (USA), 10/5/2011.

أيضًا منفذًا رئيسًا على الصراع العربيّ – الإسرائيليّ لإيران وممرًّ عبور إجباريًّا بينها وبين حليفها الأهمّ في لبنان – حزب الله – رَكن النظام السوريّ إلى حالة دعمٍ إيرانيّ مطلق[7]. فضلًا عن ذلك، رأى النظام أنّ دول الخليج سوف تحجم عن اتّخاذ مواقفَ عدائيّة مكشوفة تجاهه بسبب خوفها من احتمال امتداد رياح التغيير العربيّ إليها، بعد أن طالت دولًا عربيّة قريبة وبعيدة، من تونس إلى اليمن مرورًا بمصر وليبيا.

كما كان النظام مطمئنًّا إلى شبكة العلاقات التي نسجها من بعض دول الخليج خاصّةً قطر وإلى حدٍّ ما السعودية بعد المصالحة الشهيرة معها خلال قمّة الكويت عام 2009. إضافةً إلى قدرته على اختراق بعض دول الخليج الأخرى مثل الكويت والبحرين وإمكانية تهديدها باضطراباتٍ داخليّة لا تعدم هذه الدول أسباب حدوثها. وحتّى في حال قرّرت هذه الدول المواجهة مع دمشق أو اتّخاذ مواقفَ عدائيّة حيالها، فإنّ إيران سوف تتكفّل بإشغالها من خلال البحرين، أو العراق، أو حتّى بإثارة قضيّة الجزر الثلاث المتنازع عليها مع الإمارات[8].

أمّا فيما يتعلّق بتركيا، فقد كان النظام مطمئنًّا إلى تحالفه الوثيق الذي بناه معها خلال السنوات التي أعقبت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تشرين الثاني / نوفمبر 2002[9]. وبتأكيده على علمانيّته وتخويفه من المدّ الإسلاميّ، ظنّ النظام أنّه قادر على ردع أوروبا – خصوصًا فرنسا – التي تفزعها تهويلات وصول الإسلاميّين إلى السلطة[10]. وهكذا عندما اندلعت الأزمة، كان النظام يظنّ أنّ المثلّث التركيّ – القطريّ – الفرنسيّ الذي أخرجه من عزلته التي حاولت إدارة الرئيس بوش الابن فرضها عليه منذ غزو العراق عام 2003 سوف يؤمّن له شبكة حماية إقليميّة ودوليّة ريثما يتسنّى له القضاء على الثورة.

ولمزيد من الثقة بحساباته، اعتقد النظام أنّ الأزمة الاقتصاديّة والماليّة العالميّة كفيلة بأن تكبح جماح أوروبا

---

[7] On Syria's Strategic Importance for Iran, See: George Friedman, "Syria, Iran and the Balance of Power in the Middle East", *Stratfor*, 22/11/2011, http://www.stratfor.com/weekly/20111121-syria-iran-and-balance-power-middle-east

[8] تعدّ زيارة الرئيس أحمدي نجاد إلى جزيرة أبو موسى في شهر أبريل/نيسان 2012، محاولة إيرانية لتخفيف الضغط الخليجي عن سورية.

[9] "Reshuffling the Cards? (I): Syria's Evolving Strategy", *International Crisis Group*, *Middle East Report* No. 92, 14/12/2009, http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/egypt-syria-lebanon/syria/092-reshuffling-the-cards-I-syrias-evolving-strategy.aspx

[10] مقابلة الرئيس الأسد، قناة **روسيا 24**، 2012/5/15.

الغارقة في ديونها، وكذلك الولايات المتّحدة التي تعاني آثار الحرب على العراق وأفغانستان واستمرار أزمة الملفّ النوويّ الإيرانيّ، والضعف والتردّد اللذين أبدتهما إدارة الرئيس الأميركيّ باراك أوباما تجاه تطوّرات المنطقة، وانتقال الاهتمام الأميركيّ إلى منطقة المحيط الهادئ، وزيادة التركيز على الصّين[11].

إنّ قدرة النظام على إثارة المشاكل في القضايا الساخنة في المنطقة من لبنان إلى فلسطين إلى العراق، كانت تعدّ نقاط قوّة احتياطيّة له لمنع اتّخاذ إجراءات ضدّه. إذ اعتمد النظام على حساسيّة موقع سورية الجيوسياسي لمنع أيّ تدخّل[12]. كما راقب الأداء الضعيف لقوّات الناتو في ليبيا، إذ استغرق إسقاط نظام القذّافي نحو ستّة أشهر من القصف الجوّي المستمرّ (آذار/ مارس – آب/ أغسطس 2011) على الرغم من أنّ قوّة القذّافي العسكرية لا تمثّل سوى سدس قوّة النظام السوريّ[13]. وراهن على انشغال المنطقة والعالم بهضم التغييرات التي جرت في تونس ومصر وليبيا واستمرار الأزمة في اليمن لشراء الوقت الذي يحتاج إليه للقضاء على الانتفاضة. أخيرًا، استغلّ النظام الحساسيّة الروسيّة والصينيّة من صعود الإسلاميّين إلى السلطة في معظم أرجاء العالم العربيّ، وخسارة هاتين الدولتين موقعيهما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تباعًا للحصول على دعمها، فضلًا عن تعقيدات علاقتهما بالولايات المتّحدة.

ونتيجة إفلاسه داخليًّا وعدم قدرته على الإصلاح أو اجتراح مقاربة سياسية تؤدّي إلى حلّ الأزمة، ومع تعالي الأصوات الداعية إلى وقف عنف السلطة، سعى النظام إلى أقلمة الأزمة ثمّ تدويلها من خلال التركيز على أنّ ما يحدث لا يعدو كونه مؤامرة كونيّة على مواقف سورية "المقاومة والممانعة"[14].

---

[11] Hillary Clinton, “America’s Pacific Century”, *Foreign Policy*, (November 2011), http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/11/americas_pacific_century

[12] Richard Murphy, “Why Washington Didn’t Intervene in Syria Last Time: Comparing 1982 to 2012”, *Foreign Affairs*, 20/3/2012, http://www.foreignaffairs.com/articles/137341/richard-w-murphy/why-washington-didnt-intervene-in-syria-last-time

[13] Anthony H. Cordesman & Aram Nerguizian, “The Arab-Israeli Military Balance in 2010”, *CSIS*,29/6/2010, http://csis.org/publication/arab-israeli-military-balance-2010

[14] Patrick Seal, “Assad Family Values: How the Son Learned to Quash a Rebellion from His Father”, *Foreign Affairs*, 20/3/2012, http://www.foreignaffairs.com/articles/137338/patrick-seale/assad-family-values

ونتيجة اعتقاده أنّ نقاط قوّته الأساسية تنبع من مكانة سورية وموقعها الإستراتيجي، حاول النظام منذ البداية رسم المواجهة وكأنّها مع الخارج على الرغم من أنّها لم تكن كذلك. إذ لم يكن هناك جانب يرغب في سقوط النظام في بداية الأزمة، لا أميركا ولا أوروبا ولا العرب فضلًا عن الدول الإقليميّة (مثل تركيا). إذ لم يحرّك أحد ساكنًا، عربيًّا أو إقليميًّا أو دوليا، حتّى حلول شهر آب / أغسطس 2011 (15).

في السابع من آب / أغسطس (السابع من رمضان)، بدأ العالم العربيّ يتململ من عنف النظام، فوجّه الملك عبد الله بن عبد العزيز رسالةً علنيّة إلى الرئيس السوريّ طالبه فيها بوقف إراقة الدماء(16). بعد خمسة أيّام، وبعد زيارةٍ مهمّة قام بها وزير الخارجية التركيّ إلى دمشق واجتماعه لمدّة سبع ساعات مع الأسد طالبه فيها بسحب قوّاته من مدينة حماة، قرّرت تركيا أن تأخذ موقفًا أكثر وضوحًا في عدائها للنظام في دمشق نتيجة فشل الزيارة(17). أمّا دوليًّا وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية التي بدأت الولايات المتّحدة وأوروبا في فرضها على النظام منذ شهر أيار / مايو 2011، فواشنطن لم تطالب بتنحّي الأسد إلّا في تمّوز / يوليو من العام نفسه. أمّا مجلس الأمن، فلم يتحرّك جديًّا لمناقشة الأزمة السوريّة إلّا بعد مرور أكثر من ستّة أشهر على اندلاع الانتفاضة – أي في تشرين الأوّل / أكتوبر – بخلاف الحالة الليبيّة مثلًا، إذ تحرّك مجلس الأمن في غضون أيّام لتشريع استخدام القوّة لحماية المدنيّين.

من جهةٍ أخرى، وبعد أن فقدت أيّ أملٍ بحصول تجاوب من النظام يؤدّي إلى عمليّةٍ إصلاحية حقيقيّة، ونتيجة العنف الذي وُوجهت به، بدأت الحركة الاحتجاجية التي كانت تفتقر إلى أيّ تنظيمٍ أو تمثيل سياسي ترنو إلى تدخّلٍ دوليّ وإقليميّ وعربيّ لوقف آلة النظام العسكرية عن القتل. ومن خلال قدرة الناشطين على تعويض غياب وسائل

---

[15] Tony Badran, “Obama’s Options in Damascus: Why it’s Time to Rein in Syria – and Turkey”, *Foreign Affairs*, 16/8/2011, http://www.foreignaffairs.com/articles/68129/tony-badran/obamas-options-in-damascus

[16] "السعودية تستدعي سفيرها في دمشق للتشاور"، **الحياة**، 2011/8/7.

[17] Damla Aras, “Turkish-Syrian Relations Go Downhill”, *Middle East Quarterly*, Vol. XIX, No. 2 (Spring 2012), pp. 41-50, http://www.meforum.org/3206/turkish-syrian-relations

انظر أيضًا: علي حسين باكير، "الثورة السورية في المعادلة التركيّة – الإيرانيّة: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقّعة"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2012/1/16، على الرابط:

http://www.dohainstitute.org/release/3bb373c1-c8cd-4415-af6b-6c65189dbea7

الإعلام العربيّة والدولية عن تغطية الاحتجاجات والعنف الذي استخدمه النظام في مواجهتها، تعاظم أمل بناء رأي عامّ عربيّ ودوليّ يؤدّي إلى تدخّلٍ من نوعٍ ما. وبالفعل، مثّلت تغطية الناشطين الإعلاميّة أداة ضغطٍ فعّالة لكسر حاجز الصمت الذي استمرّ عدّة أشهر. ومع تشكّل حالة تنظيمية معيّنة، بدأت صرخات الدعوة إلى تدخّلٍ عربيّ ودوليّ ترتفع في جميع التظاهرات التي اقتصرت في البداية على أيّام الجمع قبل أن تتحوّل إلى نشاطٍ يوميّ بعد ذلك. ولتحقيق هذه الغاية، حاول الناشطون إبراز الدعم الإيرانيّ ودعم حزب الله آلة النظام العسكرية على أمل دفع الدول العربيّة "السنّية" إلى اعتبار الحالة السوريّة جزءًا من الصراع مع النفوذ الإيرانيّ في المنطقة[18]. ومن خلال التركيز أيضًا على انتهاكات النظام الحرماتِ والمقدّسات الدينية خاصّةً في شهر رمضان، من قصفٍ للمساجد وعبثٍ بمحتوياتها وتمزيق المصاحف واعتداء على الأئمّة، حاول الناشطون دفع الأمور في هذا الاتّجاه.

كما كان الهدف من رفع الأعلام التركيّة وصور رئيس حكومتها رجب الطيب أردوغان، محاولةً أخرى لدفع أنقرة لتولّي دور حامية الانتفاضة التي حاول النظام وجزءٌ من المعارضة تصويرها على أنّها انتفاضة إسلاميّة ذات طابع سنّي. وجرى التأكيد مرارًا على هذه المساعي من خلال إحراق الأعلام الإيرانيّة وأعلام حزب الله وأعلام روسيا والصّين ليس فقط باعتبارها حليفة للنظام، بل باعتبارها عدوّةً للإسلام أيضًا – السنّي – تحديدًا[19].

ومع تشكّل المجلس الوطني في تشرين الأوّل / أكتوبر 2011، بدأت مساعي التدويل من جانب المعارضة تتبنّى خطابًا يؤكّد على المصالح بدلًا من الشعارات، فجَرت محاولات عديدة قام بها أقطاب المجلس الوطني لإرسال رسائلَ موجّهة إلى الغرب تحديدًا لإقناعه بالتدخّل عبر الغمز حينًا من باب إعادة رسم التحالفات في المنطقة، مثل تصريحات رئيس المجلس الوطني برهان غليون المرتبطة بفكّ التحالف مع إيران وحزب الله[20]، أو استرجاع تصريحات سابقة للناطقة الإعلاميّة باسم المجلس بسمة قضماني للتلفزة الفرنسية بإمكانية إقامة سلام مع إسرائيل

18 انظر مثلًا تعامل المعارضة مع المهندسين الإيرانيّين السبعة الذين جرى احتجازهم في حمص أواخر عام 2011.

19 جاءت تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بمنزلة تأكيد لأصحاب هذه النظرية أنّ روسيا لا ترغب في رؤية نظام "سنّي" في سورية. انظر: "لافروف لن يقوم نظام سنّي في سوريا"، **العربية نت**، 2012/3/27، على الرابط:
http://www.alarabiya.net/views/2012/03/27/203476.html

20 “Syria Opposition Leader Interview Transcript: Stop the Killing Machine”, *the Wall Street Journal*, 2/12/2011, http://online.wsj.com/article/SB10001424052970203833104577071960384240668.html

في حال تغيّر النظام في دمشق[21] أو تهديدات شخصيات معارضة عديدة بوقف كلّ أشكال التعاون مع روسيا في حال استمرارها في دعم النظام[22]. وعلى الرغم من أنّ الانتفاضة السوريّة لم تكن مرتبطة بسياسة سورية الخارجية أو مواقفها الإقليميّة والدوليّة، فقد حاولت المعارضة جعلها كذلك. من خلال اعتقادها أنّ الدول لن تحرّكها مشاعر الغضب لرؤية الدم السوريّ المسفوح، ولا يعنيها حصول الشعب السوريّ على حرّيته وكرامته أو عدمه، جاء الإغراء من باب المصالح وهي تعني بالدرجة الأولى سياسة سورية الخارجيّة وتحالفاتها الإقليميّة.

حاول الطرفان إذًا أقْلَمة الأزمة، وتدويلها: النظام لاعتقاده أنّ هذه هي ساحة لعبه المفضّل وحيث معظم نقاط قوّته؛ أمّا المعارضة، فحاولت الشيء نفسه لأنّها كانت تدرك أنّها أضعف كثيرًا من إسقاط النظام دون معونة خارجيّة من نوعٍ ما. لذلك التقى الطرفان على تدويل الأزمة، كلّ منهما من زاوية رؤيته الخاصّة. وبالفعل، ونتيجة الجهد المشترك للنظام والمعارضة بدأت الأزمة، منذ شهرها الخامس، تأخذ طابعًا إقليميًّا ودوليًّا. وراح الاصطفاف يتّضح على هذين المستويين.

لقد انخرط النظام والمعارضة في سياسات "كسر عظم" لا تسمح بأيّ نوعٍ من أنواع التسوية، لأنّ مواقف الطرفين راحت تتّجه على نحوٍ متزايد إلى إلغاء الآخر، ما يجعل تخيّل وجود حوار أو حلّ وسط صعبًا.

2. المستوى الدولي: مصالح متعارضة توسّلت الأزمة السوريّة لتظهيرها

لم تشهد ثورة من ثورات الربيع العربيّ حالةً من الاصطفاف الإقليمي والدولي كما شهدتها الحالة السوريّة. ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى أنّ سورية تشكّل بيضة القبان في توازناتٍ إقليميّة دقيقة، فأيّ طرفٍ يستميلها يكون قد غيّر ميزان القوى لمصلحته بشدّة. فضلًا عن ذلك، تقع سورية على تخوم الملفّات الثلاثة الساخنة في المنطقة: العراق، ولبنان، وفلسطين. وهي تؤثّر وتتأثّر بها بقوّة، ما جعل استقرارها حاجة إقليميّة ودوليّة من جهة، ومن جهةٍ أخرى مثّل دافعًا لأطرافٍ إقليميّة ودولية للتقرّب منها. وتجلّى ذلك خصوصًا في الفترة التي سبقت اندلاع الانتفاضة. لكن، ومع بدء الثورة، راحت سورية تتحوّل شيئًا فشيئًا من لاعبٍ أساسيّ في شؤون الإقليم إلى ساحة تنافس إقليميّ

---

[21] سرعان ما نفت قضماني ما ورد في الحديث المزعوم مع الشبكة الفرنسية، وذلك على حسابها الشخصي على الفيسبوك.

[22] "منتدى فالداي: روسيا تحاول تعويض خسائرها بالدعوة إلى الاتّعاظ من تجربة ليبيا"، **الحياة**، 2012/3/2.

ودوليّ، لتعود بها الحال إلى ما كانت عليه في خمسينيّات القرن الماضي وستينيّاته.

أ. خصوم النظام على المستوى الدولي

صبّ الغزو الأميركيّ للعراق وأفغانستان في خدمة المصالح الإيرانيّة، فقد أفضت المساعي الأميركيّة إلى تخليص إيران من خصمين إستراتيجيَّين يقبعان على حدودها الشرقيّة والغربيّة، فاسحةً المجال أمام تنامي نفوذها الإقليمي. علاوةً على ذلك، ونتيجة تحالفها مع سورية ورعايتها حزب الله اللبنانيّ، تمكّنت طهران من الحصول على موطئ قدم لها على ساحل البحر المتوسّط لتصبح طرفًا له وزن في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، وحتّى في العلاقات البينيّة العربيّة. وعندما أكملت الولايات المتّحدة انسحابها من العراق نهاية عام 2011، تبيّن بوضوحٍ مدى التغيير الإستراتيجي الذي طرأ في المنطقة نتيجة المغامرات العسكرية الأميركيّة، إذ امتدّ قوس النفوذ الإيرانيّ من غرب أفغانستان إلى ساحل البحر المتوسّط مرورًا بالعراق الذي تحوّل نتيجة سيطرة نخبةٍ قريبة من طهران على قراره السياسي، إلى حليفٍ وثيق لنظام الجمهورية الإسلاميّة. لكن، وعلى الرغم من أنّ إيران حقّقت مكاسبَ كبيرة نتيجة الفشل الإستراتيجي الأميركيّ في المنطقة، فهي لم تستطع – بعد سنوات من المواجهة مع أميركا ودول الغرب عمومًا – انتزاع اعترافٍ بمكانتها الإقليميّة الجديدة. كما استمرّ الضغط عليها فيما يتعلّق ببرنامجها النوويّ. بلغت حالة الاستعصاء بين الطرفين ذروتها مع انسحاب القوّات الأميركيّة من العراق، وبروز ما يشبه الإقرار الأميركيّ والتسليم الإقليميّ بأنّ إيران ربحت الجولة في العراق. فتحت الثورة السوريّة بارقة أمل أمام خصوم إيران لتطويق نفوذها المتصاعد، ودفعه إلى التراجع أيضًا Rollback فتحوّلت سورية بديلًا للعراق كساحة صراعٍ وتنافس، ما أدّى إلى نشوء حالة الاستقطاب الراهنة.

منذ البداية، تولّت الولايات المتّحدة وفرنسا قيادة التحرّك السياسيّ الغربيّ في التعاطي مع الأزمة السوريّة، إلّا أنّ ردودهما تميّزت بالارتباك خاصّةً في المراحل الأولى للانتفاضة، كما كانت تجاه معظم ثورات الربيع العربيّ. ومثل جميع الأطراف الأخرى، مثّلت الثورة السوريّة مفاجأةً كبيرة لهاتين الدولتين. كانت إدارة الرئيس أوباما منشغلةً تمامًا بموضوع إتمام الانسحاب من العراق والخروج من الأزمة الماليّة التي شلّت الاقتصاد الأميركيّ والغربيّ عمومًا. وعندما اندلعت الثورة السوريّة، لم تُخفِ واشنطن خشيتها من انعكاس حال عدم الاستقرار في سورية على وضع قوّاتها في العراق، لذلك كانت تفضّل تحقيق أكبر قدرٍ من الهدوء الإقليمي حتّى تتمكّن من

إنجاز سحب قوّاتها، ما يفسّر تلكّؤها في استغلال الأزمة السوريّة لتغيير موازين القوى الإقليميّة، على الرغم من تعالي الدعوات للقيام بذلك في واشنطن والعالم العربيّ[23].

ولأنّها كانت تعدّ الانسحاب من العراق أولويّة – لتحقيق وعدٍ انتخابيّ أطلقه الرئيس أوباما ولإعادة تموضعٍ إستراتيجيّ على مستوى المنطقة والعالم– وباعتبارها كانت غير راغبة في القيام بمغامراتٍ عسكرية جديدة نتيجة الصعوبات الاقتصادية والتعقيدات الجيوسياسية للمشهد السوريّ، اتّبعت إدارة أوباما منذ البداية سياسة التصعيد المضبوط والنفَس الطويل الهادفة إلى استنزاف النظام اقتصاديًّا وسياسيًّا وإنهاكه عسكريًّا وأمنيًّا وتشجيع الانشقاقات في أوساط النخبة العسكريّة والمدنيّة الحاكمة والتضييق على مجتمع رجال الأعمال الداعم للنظام. أمّا على الساحة الدولية، فقد تولّت واشنطن وحلفاؤها الأوروبيّون عمليّة عزل النظام ونزع شرعيّته، ومحاصرته بقرارات أمميّة تنتهي بوضع سورية تحت وصايةٍ دولية، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان على أمل استخدامها لاحقًا أداة ضغط إضافية ضدّ النظام والتلويح بتحويل القضيّة إلى المحكمة الجنائيّة الدوليّة. وقد جاءت هذه الخطوات بطيئة وعلى مراحلَ، وكانت بمنزلة ردّة فعل على تطوّرات الوضع الأمنيّ على الأرض أكثر من كونها جزءًا من إستراتيجية واضحة ومتكاملة. بل رأى بعضهم أنّ الغرض منها كان إعطاء الانطباع بأنّ واشنطن تتّخذ خطوات لمعاقبة النظام السوريّ على استخدامه العنف المفرط ضدّ المحتجّين، وإسكات الأصوات المنتقدة خاصّةً داخل أميركا، والتي اتّهمت إدارة أوباما باتّباع سياسة إخفاء الرأس في الرمال تجاه الأزمة السوريّة[24].

تقرّ الولايات المتّحدة بوجود مصلحة حقيقيّة لها في تغيير سياسات النظام السوريّ، سواء فيما يتعلّق بعلاقته بإيران أو بمواقفه من الصراع العربيّ – الإسرائيليّ وغيرها من القضايا الإقليمية. لكن، وعلى الرغم من الدعوات الأميركيّة المتكرّرة لتنحّي رأس النظام، كانت هناك شكوك عميقة حول حقيقة الأهداف والسياسة الأميركية اتجاه الأزمة السورية.

---

[23] بيان صحفي للسيناتور جون ماكين بخصوص الوضع في سورية، 2012/4/23:
"Statement by Senator John McCain (R-AZ) on the President's announcement today and the situation in Syria",http://www.mccain.senate.gov/public/index.cfm?FuseAction=PressOffice.PressReleases&ContentRecord_id=E00EBFE8-DCB2-D2F2-F70E-973DD74D361A

[24] Jon Alterman, "Getting Syria Right", *Center for Strategic and International Studies (CSIS)*, 20/4/ 2012, http://csis.org/publication/getting-syria-right

حتّى الآن، لا يبدو واضحًا حجم التغيير الذي تريده واشنطن في سورية. لكنّها في كلّ الأحوال لا تريد أن تدفع ولو جزءًا بسيطًا من فاتورته، ما يفسّر سياسة النَّفَس الطويل التي تتبعها واشنطن، والتي تلخّص استعدادها لمقارعة النظام بالدم السوريّ حتّى تتضح ظروف تسويةٍ ما، أو يتوفّر البديل الذي تأمن واشنطن إلى سياساته وتركن إلى مواقفه الإقليميّة. حتّى ذلك الحين، من غير المرجّح أن تغيّر واشنطن أسلوب العمل الذي اتّبعته تجاه الأزمة منذ البداية[25].

تمثّل المخاوف من البديل السوريّ تحديدًا جوهر الموقف الأميركيّ حتّى الآن. وهو ما دلّت عليه تصريحات وزير الدفاع الأسبق ليون بانيتا[26]، ورئيس هيئة الأركان المشتركة للجيوش الأميركيّة الجنرال مارتن دمبسي، ومدير الاستخبارات القوميّة جيمس كلابر، عندما شكّك جميعهم في مناسباتٍ مختلفة في ماهيّة المعارضة السوريّة، ودعوا إلى التريّث في موضوع دعمها بالسّلاح[27] فضلًا عن الترويج لمقولات اختراق القاعدة لها. وهي جميعًا تصريحات ومواقف تخدم مصلحة النظام السوريّ[28]. كما يسعنا القول بوجود مصلحة أميركيّة – إسرائيليّة في استمرار حالةٍ من الصراع المنخفض الوتيرة Low Intensity Conflict لأنّ ذلك يترك سورية ضعيفة، ومشغولة بنفسها، وبعيدة عن التدخّل في الملفّات الإقليميّة المختلفة.

يبقى الهدف الأبرز لواشنطن من مقاربتها للأزمة السوريّة هو إعادة تشكيل موازين القوى الإقليميّة. إذ تنظر الولايات المتّحدة إلى الصراع في سورية باعتباره جزءًا من حالة المواجهة مع إيران. وهي عندما تسهم في

---

[25] Aram Nerguizian & Joy Aoun, “Taking a Step Forward on Syria”, *Center for Strategic and International Studies (CSIS)*, 29/3/2012, http://csis.org/publication/taking-step-forward-syria

[26] آخر التصريحات التي أدلى بها بانيتا كانت يوم 11 أيار/مايو 2012 خلال مؤتمرٍ صحفي بعد يوم فقط من تفجيرات دمشق التي استهدفت أحد الفروع الأمنيّة في منطقة القزاز. انظر: نشرة أخبار الساعة الخامسة مساء بتوقيت غرينتش، "تصريحات بانيتا"، قناة **France 24**، 2012/5/11.

[27] جاءت آخر التصريحات الأميركيّة الرافضة تسليح المعارضة على لسان السفيرة الأميركيّة في الأمم المتّحدة سوزان رايس، إذ رأت أنّ تفجيرات 11 أيار/مايو في دمشق تؤكّد أنّ الموقف الأميركيّ الرافض تسليح المعارضة صائب. انظر: نشرة أخبار الرابعة مساءً بتوقيت مكّة المكرمة، "تصريحات رايس"، قناة **العربية**.

[28] سامي كليب، "أميركا اعترفت بـ 'القاعدة' في سورية... هل يرتاح النظام؟"، صحيفة **السفير**، 2012/2/21، على الرابط: http://www.assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId=2081&MulhakArticleId=282356&MulhakId=2918

إضعاف النظام السوريّ إنّما تقوّي مواقفها التفاوضيّة تجاه إيران في المحادثات النوويّة.

فضلًا عن ذلك، للولايات المتّحدة مصلحة حقيقية في منع تشكّل قوس نفوذٍ إيرانيّ يمتدّ من غرب أفغانستان حتّى الساحل الشرقيّ للمتوسّط، لما يشكّله ذلك من خطرٍ على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة. قد يكون لتشكّل هذا القوس تداعياتٌ دولية واسعة، خاصّةً إذا نشأ تحالفٌ إيرانيّ – صينيّ، أو إيرانيّ – روسيّ، أو (وهو الاحتمال الأسوأ بالنسبة إلى واشنطن) إيرانيّ – روسيّ – صينيّ. سوف تدفع مخاوف واشنطن من هذه الاحتمالات إلى الإصرار على إحداث تغييرٍ ما في سورية، بغضّ النظر عمّا يمكن أن يعنيه هذا التغيير بالنسبة للمعارضة السورية. فواشنطن لا يعنيها شيء من مطالب السوريّين الذين يرون خلاصهم بسقوط النظام. وما يعنيها هو التحوّل في السياسات السوريّة بما يضمن إضعاف إيران، ويَحول دون ظهور تحالفاتٍ أوسع لها على الساحة الدوليّة. وهو أمر سيكون حتميًّا إذا خرج نظام الأسد منتصرًا من هذه الأزمة. إذا تحقّق لواشنطن تغيير سياسات النظام بهذا الاتّجاه، فإنّ بقاءه من عدمه لن يكون ذا أهمية. ومع أنّ واشنطن لا تفتأ تطالب برحيل الأسد، فكلّ المؤشّرات تؤكّد أنّها مازالت قادرة على احتمال بقائه إذا استطاع تغيير سياساته وإعادة تأهيل نفسه دوليًّا. وهو ما حدث سابقًا مع نظام القذّافي، بعد أزمة لوكربي[29].

ب. حلفاء النظام على المستوى الدولي

مع أنّ الأزمة السوريّة بدأت مرتبطة بسيرورة الربيع العربيّ، فهي سرعان ما تحوّلت إلى صراع نفوذ بين الدول الإقليميّة الكبرى، ثمّ أخذت ترتبط بمستوى أعلى من التنافس بين القوى العظمى في النظام الدولي، وتحديدًا روسيا والصّين من جهةٍ والولايات المتّحدة ودول الاتّحاد الأوروبيّ من جهةٍ أخرى.

تتّسم طبيعة العلاقات الأميركيّة مع روسيا والصين تحديدًا بحالةٍ من التعقيد الشديد انعكس في مواقفها من الأزمة السوريّة التي أبرزت مدى التّجاذب وتعارض المصالح بين العمالقة الدوليّين في ملفّاتٍ مختلفة. وبخلاف الاعتقاد السائد، لا تشكّل سورية حالة مهمّة بذاتها بالنسبة إلى موسكو أو بكين، إنّما هي وسيلة إمّا للاحتجاج على سياسات أميركيّة تجاهها أو جزء من إستراتيجيّة أوسعَ لمقايضتها في قضايا أكثرَ أهمّية تتركّز في مناطقَ أكثرَ حيويّة.

---

[29] أحد أبرز العاملين في مركز كارتر (Carter Center)، مقابلة شخصية، دمشق، 2012/4/12.

تعتقد روسيا أنّ إدارة الرئيس أوباما قامت بخداعها عندما أعربت عن رغبتها في انطلاقةٍ جديدة في العلاقات بين البلدين، وهو الانطباع الذي تركه لقاء وزيرة الخارجية الأميركيّة هيلاري كلينتون مع نظيرها الروسيّ سيرجي لافروف في موسكو عام 2009 عندما أمسك الطرفان "بزرّ كهربائي"، وضغطا عليه سويّة للإعراب عن رغبتهما المتبادلة في تجاوز التوتّر الذي ساد في حقبة الرئيس بوش الابن. وقد حصلت واشنطن إثر ذلك على موافقة روسيّة لتوفير ممرٍّ لإيصال الإمدادات إلى القوّات الأطلسيّة في أفغانستان بدلًا من خطوط الإمداد الباكستانيّة التي أصبحت أقلّ أمنًا نتيجة الهجمات المتكرّرة عليها. من جهةٍ أخرى، ساندت روسيا قرارًا في مجلس الأمن يقضي بفرض عقوباتٍ إضافيّة على طهران بخصوص برنامجها النووي وذلك في صيف عام 2010[30]. كانت موسكو تأمل من وراء هذا التعاون الحصول على تنازلاتٍ أميركيّة مرتبطة بنشر الدرع الصاروخيّة على تخوم روسيا في وسط أوروبا وشرقها. بدلًا من ذلك، استمرّت الولايات المتّحدة في إقامة هذه الدرع التي تعتقد روسيا أنّ هدفها الأساسيّ هو شلّ قدرات الردع الإستراتيجية التي تملكها. لا بل قامت واشنطن بنشر رادار متقدّم مرتبط بالدرع في تركيا في عام 2011، وهو ما ولّد ردود فعل روسيّة عنيفة. وعلى الرغم من أنّ واشنطن تخلّت عن خططها الرامية لضمّ جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الأطلسي، فروسيا تعتقد أنّ إدماج جميع دول أوروبا الشرقيّة ودول البلطيق الثلاث – التي كانت يومًا جزءًا من الاتحاد السوفييتي – أمنيًّا في الناتو واقتصاديًّا في الاتّحاد الأوروبيّ هي استمرار لجهدٍ أميركيّ متواصل لمحاصرة موسكو.

ومع أنّ الرئيس بوتن تمكّن خلال ولايته الثانية (2004–2008) من استغلال انشغال واشنطن بالشرق الأوسط لاستعادة نفوذ روسيا في بعض مناطق القوقاز وآسيا الوسطى، فقد كان يطمح خلال ولايته الرئاسية التي بدأت في أيار/ مايو 2012 إلى تحقيق مزيد من المكاسب عبر إنشاء الاتّحاد الأوراسي، قبل أن تتعافى واشنطن من آثار حربَي العراق وأفغانستان وتعود للتركيز على أوراسيا[31]، لكن إدارة أوباما عاجلته بانتزاع أوكرانيا، موجهة إليه ضربة قاصمة.

---

30 صوّتت روسيا إلى جانب القرار 1929 القاضي بفرض عقوبات على إيران، في حين جاءت المفاجأة بتصويت تركيا ضدّه، وهي التي كانت عضوًا غير دائم في مجلس الأمن حينها.

31 Lauren Goodrich, “Russia Rebuilding an Empire While It Can”, *Stratfor*, 31/10/2011, http://www.stratfor.com/weekly/20111031-russia-rebuilding-empire-while-it-can

عندما بدأت الأزمة السوريّة كانت موسكو منشغلة بقضايا داخليّة وخارجيّة ليس من ضمنها سورية. داخليًّا، كانت الاستعدادات تجري على قدمٍ وساق لإعادة بوتن إلى الكرملين. وقد أدّى الدعم الأميركيّ المادّي والمعنوي للمعارضة الروسيّة التي تعاظم نفوذها مع اتّهاماتٍ لبوتن بالإشراف على تزوير الانتخابات البرلمانيّة في تشرين الثاني / نوفمبر 2011 ثمّ انتقلت لتستهدف عودته إلى الرئاسة، إلى اعتقاد روسيّ أنّ واشنطن تسعى لنقل رياح التغيير العربيّ إلى موسكو[32]. من جهةٍ ثانية، أثار الاستغلال الأميركيّ قرارات مجلس الأمن بخصوص ليبيا (1970 و1973) وتحوير هدفها من حماية المدنيّين إلى إطاحة القذّافي استياءً شديدًا في موسكو التي شعرت بالغبن، بعد أن خسرت عقود تسليح بمليارات الدولارات مع نظام القذّافي[33].

ارتياب موسكو من دعم أميركا تيّارات الإسلام السياسي في العالم العربيّ وعدم ممانعة وصولها إلى السلطة، وضعها أيضًا في موقع الخائف من تصاعد هذا المدّ في أقاليمها الإسلاميّة، وهي التي لم تنس بعد تجاربها في أفغانستان والشّيشان. فضلًا عن ذلك، تتوجّس روسيا من تنامي النفوذ التركيّ في العالم العربيّ بفعل النجاح الاقتصاديّ والسياسي الذي حقّقه النموذج الإسلاميّ لحزب العدالة والتنمية. وباعتبار أنّ تركيا هي وريث الدولة العثمانيّة، وخصم روسيا التاريخي مع ملاحظة ما لها من نفوذٍ وامتدادات في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلاميّة، لا بدّ أنّ ذلك أثّر في الحسابات الروسيّة. وقد ساهم النظام السوريّ في تغذية مخاوف روسيا من تعاظم النفوذ التركيّ من جهة وارتباطه بتيّاراتٍ دينيّة من جهةٍ أخرى، عبر تصوير الاحتجاجات على أنّها حركة إسلاميّة سنّية تسعى إلى إطاحته وإحلال نظامٍ قريب من أنقرة في دمشق. لذلك قرّرت موسكو أن تلعب لعبة الإسلام الشيعيّ الذي تقوده إيران في مواجهة الإسلام السنّي الذي تمثّله تركيا، انطلاقًا من أنّ سقوط الأوّل الذي تمثّل سورية أهمّ أركانه يعني تحوّلًا إسراتيجيًّا لغير مصلحتها في منطقة الشرق الأوسط.

لكلّ هذه الأسباب ذات الطابع الجيوستراتيجي أمّنت موسكو شبكة حماية دولية للنظام السوريّ. لكنّها في المقابل لا تربط سياساتها بمصير أشخاصه. وهي لن تجد غضاضةً من ثمّ في الاستغناء عنهم، بشرط بقاء توجّهات النظام الخارجيّة على حالها. وهذا ما يفسّر تركيز موسكو الكبير، على وضع المؤسّسة العسكريّة السوريّة

32 سمعان، "موسكو في حساباتها... ".

33 "منتدى فالداي: روسيا...".

ومستقبلها، والتي كانت على الدوام تعدّها بحكم تدريبها وتسليحها الضامن الأساس للنفوذ الروسيّ في سورية[34].

بالنتيجة، خلصت روسيا إلى أنّ سقوط النظام في دمشق – وليس رموز النظام – يعني إضعافًا لإيران التي كانت بدأت تشكّل جزءًا أساسيًّا من إستراتيجية موسكو لمواجهة المشروع الأميركيّ والدور التركيّ الصاعد[35]. وفي انتظار نضج الموقف الأميركيّ لإبرام صفقة إستراتيجية مع موسكو في عموم الصراع الدائر بينهما على امتداد ساحات عديدة، فإنّ روسيا ستبقى على الأرجح متمسّكة بموقفها[36].

أمّا الصين فلها أسبابٌ مختلفة دعتها إلى اتّخاذ مواقفَ مؤيّدة للنظام السوريّ. لا بدّ من الإشارة أوّلًا إلى أنّ

---

34 سمعان، "موسكو في حساباتها...".

كما كان ملفتًا التصريح الذي أدلى به نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف عقب قمّة الثماني الكبار (G8) التي انعقدت في كامب ديفيد يومَي 20 و21 مايو/أيار 2012، إذ صرّح إنّ "تغيير السلطة في دمشق بشكلٍ جذري سيكون مقبولًا بالنسبة إلينا إذا لم يرافقه سفك الدماء والتدخّل الأجنبي وتسليح أحد الأطراف والتحريض على استخدام القوّة وغير ذلك، وأيّ بديل سيكون مرضيًا لنا بغضّ النظر عن النتائج". انظر: "الخارجية الروسية: بنود البيان الختامي لقمّة الثماني حول سورية مقبول تمامًا لدى موسكو"، **Syria-News**، 2012/5/21، على الرابط:

http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=148346

وقد مال البعض في تلك الفترة إلى ربط التغيّر في الموقف الروسيّ بالتصريحات التي أدلى بها رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيليّة اللواء أفيف كوخافي في واشنطن ونقلتها صحيفة هآرتس، من أنه "بينما كان يعتقد في السابق أنّ بقاء النظام السوري يخدم مصالح إسرائيل، فإنه بات يعتقد اليوم أنّ سقوط النظام سيخدم على نحوٍ أفضلَ مصالح إسرائيل". انظر: "الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تعتقد أن سقوط الأسد يخدم مصالح إسرائيل"، **الحياة**، 2012/5/17؛ لكن الأهمّ في هذا الصدد هو ما صرّح به وزير الحرب الإسرائيليّ إيهود باراك لشبكة (CNN) خلال زيارته الأخيرة إلى واشنطن، عندما قال: "أعتقد أنّه لا بدّ من إيجاد طريقة... لتغيير النظام في سورية، ومن الأفضل اعتماد الطريقة اليمنيّة، أي ترك الأسد وفريقه يغادرون البلاد... من دون تفكيك الحزب والاستخبارات والقوّات المسلّحة"، انظر: "باراك: الرئيس السوري 'انتهى أمره'"، **الحياة**، 2012/5/18؛ انظر أيضًا: "داني أيالون لا يستبعد ضربة عسكرية أميركية ضدّ إيران وباراك يفضّل النموذج اليمنيّ في سوريا"، **الحياة**، 2012/5/17.

35 George Freidman, “Russia’s Strategy”, *Stratfor*, 24/4/2012, http://www.stratfor.com/weekly/russias-strategy

36 هناك ميلٌ في بعض الدوائر لتفسير الموقف الروسيّ من الأزمة السوريّة بوجود عقود سلاح بين الطرفين أو اهتمام الروس بالقاعدة البحريّة في طرطوس، إلّا أنّ هذه الأسباب ضعيفة جدًّا لتفسير الموقف الروسيّ المتشدّد في دعم النظام، فعقود السلاح الروسيّة مع سورية تكاد قيمتها لا تذكر، أمّا قاعدة طرطوس فهي صغيرة جدًّا ولا تستطيع استيعاب السفن الروسيّة الكبيرة. وقد فقدت أهمّيتها بالنسبة إلى الروس بعد أن وافقت أوكرانيا على تجديد العقد الذي يسمح لأسطول البحر الأسود الروسيّ باستخدام القاعدة البحريّة في سيفاستبول في شبه جزيرة القرم، والذي كان مقرّرًا أن تنتهي مدّته عام 2017. وقد انتهت أهمية هذا العامل كلياً عندما قامت موسكو بضم شبه جزيرة القرم مطلع العام 2014. للوقوف على هذه النزعة، انظر مثلًا: بهاء أبو كروم، "أين يقف ميزان المصالح الروسي عربيًّا"، **الحياة**، 2012/3/14.

حجم المصالح الصينيّة في سورية لا يبرّر مجازفتها بإغضاب الغرب الذي ترتبط معه بشبكة مصالح هائلة[37]. ومن المعروف أيضًا أنّ الأسواق (التجارة) والنفط يشكّلان المحورين الأساسيّين للسياسة الخارجية الصينيّة، خصوصاً في الشرق الأوسط، وسورية تشكّل جزءًا يكاد لا يذكر من حجم التجارة الخارجية الصينيّة التي زادت وقت اندلاع الثورة في سورية عام 2011 عن تريليون دولار. كما أنّ سورية ليست دولة نفطية مهمّة يمكن أن تؤثّر في حسابات الصين الإستراتيجية.

مع ذلك، فاجأت الصين الكثيرين بتصويتها إلى جانب روسيا في مجلس الأمن ضد مشاريع قرارات تدين النظام السوريّ على انتهاكاته الخطيرة لحقوق الإنسان. يأتي الموقف الصينيّ على خلفيّة الاستياء من سياسات واشنطن تجاه مصالحها، أكثر منه اهتماما بمصير النظام السوريّ ومستقبله.

تشكّل إيران – وليس سورية – محور اهتمام الصين في المنطقة، فهي أكبر مورّدٍ للنفط إلى الصين. ويرتبط البلدان باتفاقات عديدة لاستخراج النفط والغاز خاصّةً من حقل بارس الجنوبي العملاق. وللبلدين خططٌ إستراتيجية لمدّ أنابيبَ للطاقة بينهما عبر أفغانستان، إلّا أنّ الغزو الأميركيّ لهذا البلد عطّل هذه الخطط إلى أجلٍ غير مسمّى[38]. ومنذ أن أصبحت مستوردًا خالصًا للنفط بدايةً من عام 1993، بدأت الصين تنظر إلى تعاونها مع إيران باعتباره ركنًا أساسيًّا في إستراتيجيتها الساعية إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة، وهي الإستراتيجية التي ما فتئت تعقدها العقوبات المتزايدة التي تفرضها واشنطن على طهران. لكن انتخاب الرئيس أوباما في عام 2008، أضفى مزيدًا من التعقيد على العلاقات الأميركيّة – الصينيّة.

منذ مجيئها إلى السلطة أخذت إدارة الرئيس أوباما تنقل اهتمامها من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا حيث تتجمّع القوى النوويّة الكبرى والدول الناشئة اقتصاديًّا، أو ذات الاقتصادات المهمّة. ففي تلك المنطقة أو على تخومها تقبع قوًى نوويّة كبرى (إضافةً إلى الولايات المتّحدة، هناك روسيا والصين والهند والباكستان وكوريا الشمالية أيضًا). وهي تحتضن ثاني وثالث أكبر اقتصادين في العالم (الصين

---

[37] يعدّ الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة أكبر شركاء الصين التجاريّين على الساحة الدولية.

[38] مروان قبلان، "دبلوماسية الصّين النفطية واحتمالات الصّدام مع أمريكا"، جامعة دمشق، مجلّة **دراسات استراتيجية**، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ربيع – صيف (2006)، العدد 19–20، ص 201–223.

واليابان). وفيها أيضًا عددٌ من الدول التي يزيد ناتجها الإجمالي القومي على تريليون دولار (كوريا الجنوبية وروسيا والهند) وتشكّل مجموع اقتصادات هذه المنطقة إذا شملت الولايات المتّحدة أكثر من 50% من إجماليّ الناتج الاقتصاديّ العالمي.

تعتقد الصين أنّ واشنطن بنقل اهتمامها إلى منطقة المحيط الهادئ، إنّما تسعى إلى محاصرتها والسيطرة على خطوط تجارتها وإمدادات الطاقة والموادّ الأوليّة الضروريّة لصناعتها، ومن ثمّ نموّها الاقتصادي. وتراقب الصين بقلقٍ شديد المساعي الأميركيّة الرامية لتطويقها عبر تحالفات مع جيرانها المتوجّسين من صعودها السريع. هذه السياسات الأميركيّة تستهدف، كما ترى بكين، استقرارها الداخلي، لأنّ تعطيل عجلة نموّها الاقتصادي أو إبطاءَه سوف يؤثّر في قدرتها على توفير فرص عمل لملايين الصينيّين، فضلًا عن إضعاف قدرتها على رفع مستوى الدخل لنحو 900 مليون صينيّ يرزحون تحت خطّ الفقر[39].

ومن المعروف أنّ الصين لم تكن متحمّسة أصلًا لوصول باراك أوباما إلى السلطة في واشنطن، فقد كانت أكثر ارتياحًا في التعامل مع الجمهوريّين الذين يركّزون أكثر على مسائل الأمن القومي بدلًا من الاقتصاد. وقد تحقّقت مخاوفها عندما بدأت إدارة أوباما تمارس ضغوطًا شديدة عليها لتخفيض العجز في الميزان التجاري بين البلدين والذي يميل بشدّة لصالح الصّين، كما تعاظمت الضغوط لتحرير العملة الصينيّة ورفع قيمتها مقابل الدولار الأميركيّ. سياسيًّا، أثار أوباما غضب الحكومة الصينيّة عندما استقبل في البيت الأبيض الزعيم الروحيّ للتبت الدالاي لاما، وعدّته تشجيعًا على انفصال الإقليم عن الصّين. في الوقت نفسه، قام أوباما بإقرار صفقة أسلحة كبيرة لتايوان ما زاد الأمور سوءًا. الوجود العسكريّ الأميركيّ على تخوم بحر الصين الجنوبي، والذي أخذ يتزايد خصوصًا عقب الإعلان عن "عقيدة أوباما" التي أصبحت تعرف (Pivot to Asia)، زاد مخاوف بكين تجاه النوايا الأميركيّة[40].

---

39 George Freidman, “Assessing China’s Strategy”, *Stratfor*, 6/3/2012,
http://www.stratfor.com/weekly/state-world-assessing-chinas-strategy

40 Marwan Kabalan, “Motive Behind China’s Vetoes on Syria”, *Gulf News*, 23/3/2012,
http://gulfnews.com/opinions/columnists/motive-behind-china-s-vetoes-on-syria-1.998516

هذه الضغوط الأميركيّة المتزايدة هي ما دفع الصين إلى استنتاج أنّ سقوط النظام السوريّ سيؤدّي إلى إضعاف إيران، وقد يفضي هذا في نهاية المطاف إلى وقوعها بدورها في قبضة الأميركيّين. إذا حصل ذلك، سيكون من وجهة نظر الصين تحوّلًا إستراتيجيًّا غير مسبوق، منذ نهاية الحرب الباردة. إذ إنّه سيضع نحو 60% من نفط العالم تحت السيطرة الأميركيّة المباشرة، وسيشكّل ورقة ضغط أميركيّة مهمّة في وجه الصينيّين، وسيحكم بالفشل على أيّ خطط مستقبليّة لتحويل إيران إلى حليفٍ إستراتيجي يمدّ الصّين بالطاقة مقابل التكنولوجيا العسكرية التي تنشدها إيران.

فضلاً عن ذلك، كانت الصين تعارض تقليدياً التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تحصل فيها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وذلك خشية أن تتحول هي نفسها هدفاً – باعتبارها تنتسب الى فئة هذه الدول. وتعتقد الصين أن من حق أي دولة أن تعامل شعبها بالطريقة التي تراها مناسبة حتى لو أدى ذلك الى انتهاكات على نطاق واسع.

بالنتيجة، لا تشكّل الأزمة السوريّة بالنسبة إلى القوى الرئيسة الكبرى في النظام الدولي حدثًا مهمًّا بحدّ ذاته إلّا من زاوية قدرتها على التأثير في موازين القوى الإقليميّة، والتي تؤثّر بدورها في مصالح هذه الدول على الساحة الدولية. وعليه، فإنّ هذه القوى تطوّر مواقفها من الأزمة من باب التحوّلات الإستراتيجية التي يمكن أن تنشأ عن سقوط النظام أو بقائه. أمّا مطالب الحركة الاحتجاجيّة السوريّة في الحرّية والكرامة الإنسانية أو مساعي النظام للبقاء بأيّ ثمن، فهي أمور لا تعنيها إلّا بمقدار ما يساعد ذلك على تحقيق مصالحها في التغيير أو منعه.

لكن، وعلى الرغم من تشابك المصالح وتعارضها، فلا تبدو إحدى القوى الكبرى مستعدّةً لتحمّل تكاليف فاتورة التغيير في سورية أو منعه عبر التدخّل العسكري المباشر، لذلك كان مفهومًا أن تلجأ هذه الدول إلى الأسلوب التقليدي الذي طالما اعتمدته في أيّام الحرب الباردة وهي حروب الوكالة. إذ يسعى الجميع إلى تحقيق أغراضهم الإستراتيجية من خلال وكلاء محلّيين، بغضّ النظر عن الثمن الذي يتحمّله هؤلاء.

3. المستوى الإقليمي: صراع الأهلّة

بمقدار ما شكّلت الأزمة السوريّة حالة استقطاب دوليّ، فإنّها شكّلت بالمقابل بؤرة استقطاب إقليميّ أكبر، فالتأثير

هنا أكثر مباشرةً نتيجة القرب الجغرافي والتداخل المذهبيّ والتنافر الأيديولوجي وحجم المصالح والصراع على النفوذ وتصوّر الأطراف الإقليميّة الفاعلة في الأزمة السوريّة للتهديدات التي تواجههم والفرص المتاحة أمامهم لتحقيق غاياتهم.

أ. خصوم النظام على المستوى الإقليميّ

يمكن القول إنّه عندما بدأت الأزمة في سورية كان النظام في دمشق يتمتّع بشبكة علاقات إقليميّة مستقرّة وبيئة جوار مريحة نوعًا ما. فعلاقات النظام العربيّة كانت جيّدة عمومًا حتّى مع أطراف معسكر الاعتدال، مع استثناء نظام الرئيس مبارك في مصر. فالعلاقات مع دول الخليج وعلى رأسها السعودية كانت دخلت في طور الهدوء عقب المصالحة الشهيرة في قمّة الكويت العربيّة، ثمّ تبادل الزيارات بين الرئيس السوريّ والملك السعوديّ. كما شكّلت علاقات سورية مع قطر وتركيا شبكة حماية إقليميّة فعّالة بالنسبة إلى النظام امتدّت منذ أزمة اغتيال الحريري عام 2005 وتبلورت أكثر خلال حرب تمّوز 2006 والعدوان الإسرائيليّ على غزّة عام 2008. لكن التطوّرات التي جرت في الملفّات الرئيسة الثلاثة التي اعتاد النظام أن يلعب بها – وهي العراق ولبنان والمصالحة الفلسطينيّة – أدّت إلى تفكيك شبكة علاقاته الإقليميّة بما فيها تلك التي تربطه بحلفائه القطريّين والأتراك حتّى قبل بداية الأزمة[41].

بعد أن فازت كتلة "القائمة العراقيّة" التي يرأسها إياد علاوي في الانتخابات البرلمانيّة في آذار / مارس 2010، سعت تركيا وقطر والسعودية إلى استغلال هذه النتائج لإخراج رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي من الحكم، وذلك لقربه الشديد من إيران وتبنّيه سياسات إقصائيّة واضحة بحقّ سنّة العراق. وقد حاولت هذه الدول كسب تأييد سورية في الصراع الدائر مع إيران بشأن شخصيّة المالكي. بدت سورية مستعدّة لدعم ترشيح علاوي في البداية، لكنّها عادت – نتيجة تفاهم ايراني–أميركي – وأيّدت المالكي الذي نجح في تشكيل حكومته بعد نحو ثمانية أشهر من الشلل السياسيّ. أغضب هذا الموقف حلفاء دمشق في الدوحة وأنقرة، كما أثار حفيظة

---

[41] Jon Alterman, "Getting Syria Right", *Center for Strategic and International Studies (CSIS)*, 20/4/2012, http://csis.org/publication/getting-syria-right

الرياض التي كانت تسعى إلى مزيد من التقارب مع سورية أملًا في إبعادها عن إيران[42].

بالمثل، أدّى إسقاط حكومة سعد الحريري في لبنان في كانون الثاني / يناير 2011، أي قبل شهرين فقط من اندلاع الثورة السوريّة، ومن ثمّ الإطاحة باتّفاق الدوحة الذي أنهى الاستعصاء الدستوري الناجم عن فشل انتخاب رئيسٍ جديد للجمهوريّة في لبنان عام 2008، إلى إثارة قطر وتركيا من جديد، وهما الطرفان الراعيان للاتّفاق في لبنان. كما أفضى فشل الوساطة التركيّة – القطريّة لحلّ الأزمة إلى مزيد من التباعد مع سورية. الاعتقاد أنّ دمشق كانت تمنع أيضًا حصول تقدّمٍ في ملفّ المصالحة الفلسطينيّة، زاد الأمور تعقيدًا. لذلك، عندما اندلعت الثورة السوريّة كان حلفاءُ سورية الإقليميّون مستعدّين سلفًا للابتعاد عنها[43].

اشتداد الضغط على دول مجلس التعاون الخليجيّ نتيجة أحداث البحرين التي جاءت في ظروف الربيع العربيّ واتّهام إيران بتأجيجها، ساهما أيضًا في تحديد توجّهات هذه الدول من الثورة السوريّة.

حاولت دول الخليج خاصّةً قطر وكذلك تركيا في بداية الأمر تطويق الأزمة عبر إقناع دمشق التي كانت لا تزال حليفًا، باتّخاذ خطوات إصلاحيّة تمتصّ غضب المحتجّين وتمنع التصعيد. لكن النظام لم يتزحزح. ومع اتّضاح فشل هذه المساعي واتّساع نطاق الاحتجاجات وأخذًا في الحسبان نتائج الثورات العربيّة، بدا للطرفين القطري والتركي أنّ النظام في سورية ساقطٌ لا محالة.

بادرت تركيا أوّل الأمر إلى استغلال حالة الارتباك التي يعيشها النظام للدّفع باتّجاه تشكيل حكومة وحدة وطنيّة تشمل ممثّلين عن الإخوان المسلمين، ما يضمن لها نفوذًا واسعًا داخلها على اعتبار أنّ هؤلاء حلفاء لها. لكنّ المحاولة فشلت، ما دفع أنقرة إلى إشهار عدائها للنظام عبر احتضان معارضاته السياسية ثمّ العسكرية، عندما بدأت الثورة تأخذ منحًى أكثر عنفًا[44].

حاولت تركيا الاستفادة من دروس الربيع العربيّ، فسارعت إلى دعم الثورة حتّى لا تقع في الخطأ الذي ارتكبته

---

42 Marwan Kabalan, “the New Middle Eastern Alignment”, *Syria Today*, February 2012.

43 Marwan Kabalan, “Qatar Aspires for Key Regional Role”, *Gulf News*, 16/3/2012, http://gulfnews.com/opinions/columnists/qatar-aspires-for-key-regional-role-1.995224

44 Aras, “Turkish-Syrian …”.

في ليبيا، حين عارضت أوّل الأمر محاولات إسقاط القذّافي آخذةً في الحسبان مصالحها الاقتصاديّة الكبيرة مع النظام الليبيّ والتي تجاوزت قيمتها 15 مليار دولار. لكن تحوّل الميزان العسكريّ لغير صالح القذّافي دفع تركيا إلى تغيير موقفها[45].

أرادت تركيا أن تكون المستفيد الأكبر من عمليّة التغيير في سورية لأسبابٍ سياسيّة، واقتصاديّة وجيوسياسيّة. سياسيًّا، أخذت تركيا في ظروف الربيع العربيّ تقوم بدور الأب الروحي للحركات الإسلاميّة في المنطقة. وهي باحتضانها التيّارات الإسلاميّة المعارضة في سورية أرادت أن تكون صاحبة الكلمة الفصل مستقبلًا في حال تمكّن هؤلاء من سلوك طريق السلطة كما فعل رفاقهم في مصر وتونس وليبيا والمغرب. هذا سيعظم دون شكّ نفوذ تركيا المتنامي أصلًا ليس في سورية فحسب إنّما في عموم المنطقة. اقتصاديًّا، تشكّل سورية ممرًّا رئيسًا للبضائع التركيّة إلى العالم العربيّ، وخاصّةً الخليج، لذلك فإنّ المصالح التجاريّة التركيّة تتطلّب وجود نظامٍ صديق في دمشق، وهو أمرٌ لم يعد ممكنًا بعد أن جاهرت تركيا بدعمها الثورة[46]. جيوسياسيًّا وهو الأهمّ، رأت تركيا أن تفرد إيران بالنفوذ في العراق خاصّةً بعد انسحاب الأميركيّين مع وجود نفوذ إيرانيّ كبير في سورية، سوف يطوّقها بهلال نفوذ إيرانيّ يمتدّ من حدود أرمينيا إلى ساحل المتوسّط[47]. لذلك، عندما اندلعت الثورة السوريّة، لاحت لتركيا فرصة ذهبيّة لتصحيح موازين القوى لمصلحتها من خلال إصرارها على إسقاط النظام المؤيّد لإيران في دمشق وإنشاء نظامٍ بديل يكون قريبًا منها ويشكّل حليفًا إستراتيجيًّا لها[48].

فضلًا عن ذلك، كانت تركيا مهتمّة بتنويع مصادر الطاقة التي تحتاج إليها، إذ تحصل على 60% من احتياجاتها من الغاز من روسيا. وعلى الرغم من محاولات أنقرة تقليل اعتمادها على الغاز الروسيّ – نظرًا لميل

---

45 Ibid.

46 Kemal Kİrİşcİ & Neslİhan Kaptanoğlu, "The Politics of Trade and Turkish Foreign Policy", *Middle Eastern Studies*, (Sept. 2011), p. 711, http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/00263206.2011.613226

47 Mustafa Akyol, "Turkey vs. Iran: The Regional Battle for Hearts and Minds", *Foreign Affairs*, 21/3/2012, http://www.foreignaffairs.com/articles/137343/mustafa-akyol/turkey-vs-iran

48 Bulent Aliriza & Stephen Flanagan, "The End of Zero Problems? Turkey and Shifting Regional Dynamics", *Center for Strategic and International Studies (CSIS)*, 12/4/2012, http://csis.org/files/publication/120413_gf_aliriza_flanagan.pdf

روسيا إلى استخدام صادراتها من الطاقة أدواتٍ للضغط السياسيّ على زبائنها – فهي لم تنجح في تحقيق نتائجَ مهمّة. وتشكّل قطر أحد البدائل المحتملة للغاز الروسيّ بالنسبة إلى تركيا. لكن روسيا التي تخشى تحرّر زبائنها من سيطرتها على موارد طاقتهم ضغطت على سورية لرفض فكرة مدٍّ أنابيبَ للغاز من قطر إلى تركيا وأوروبا عبر الأراضي السوريّة[49].

ما حصل مع تركيا ينطبق كذلك على دول الخليج العربيّة التي ساءها تفرّد إيران بالسيطرة على القرار في العراق وتمدّد نفوذها ليشمل الهلال الممتدّ من حدود أفغانستان إلى البحر المتوسّط. كانت المملكة العربيّة السعوديّة على وجه الخصوص، الأكثر حساسيّة تجاه هلالٍ شيعيّ يمتدّ شمال حدودها مع العراق وبلاد الشام[50]. هذا، فضلًا عن مخاوفَ من تصاعد النفوذ الإيرانيّ في اليمن حيث التمرّد الحوثيّ، ومحاولات طهران التدخّل في الشؤون الداخليّة لدول خليجيّة عدّة حيث توجد أقلّيات شيعيّة مهمّة، وهو ما كشفت عنه تصريحات عددٍ من المسؤولين الإيرانيّين.

بالنتيجة، وجد خصومُ النظام الإقليميّون في الثورة السوريّة فرصةً لتغيير تحالفاتهم، وذلك في مسعًى منهم للتأثير في موازين القوى الإقليميّة عبر تحويل سورية من حليفٍ لإيران إلى خصمٍ لها، وبما يشكّل حائطَ صدٍّ لنفوذها الإقليميّ المتعاظم، بعد أن فقد العراق إمكانيّة القيام بهذا الدّور[51]. وبذلك غلبت على مواقف هؤلاء الحسابات الإستراتيجية وليس مصالح الشعب السوريّ في الحرّية والكرامة الإنسانيّة.

لقد بلغت علاقات القوى الإقليميّة التي تخاصم النظام مرحلةً من السوء به أصبح من المتعذّر معها التعامل معه مجدّدًا. لذلك تجد هذه الدول أن لا مناصَ من إسقاط النظام واستبداله. وهي تعمل ما بوسعها لتحقيق ذلك،

---

49 "Russia's Energy Plans for Turkey", *Stratfor*, 20/3/2012, http://www.stratfor.com/sample/analysis/russias-energy-plans-turkey

50 George Freidman, "From the Mediterranean to the Hindu Kush: Rethinking the Region", *Stratfor*, 18/10/2011, http://www.stratfor.com/weekly/20111017-mediterranean-hindu-kush-rethinking-region

51 Joseph Holliday, "The Struggle for Syria in 2011: An Operational and Regional Analysis", *Middle East Security* Report 2, December, 2011, p. 23, http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Struggle_For_Syria.pdf

سواء عبر رفض أي مبادرة سياسية تبقي على النظام السوريّ في السلطة[52] أو عبر الدعوة إلى استخدام القوّة العسكريّة للإطاحة به[53].

ب. حلفاء النظام على المستوى الإقليميّ

تشكّل إيران وحلفاءها في الحكم في العراق وحزب الله في لبنان أبرز داعمي النظام السوريّ إقليميًّا. وعلى الرغم من تماهي الانقسامات السياسيّة في المنطقة مع الانتماءات المذهبيّة، فمواقف هذه الأطراف من الثورة السوريّة تقوم على حساباتٍ جيوستراتيجية قد تأخذ لبوسًا طائفيًّا، وإن لم تكن في حقيقتها كذلك.

تعدّ إيران الداعم الرئيس للنظام السوريّ. وهي ترى أنّ سقوطه يوجّه ضربةً قويّة لمشروعها في المنطقة، إذ تمحورت السياسة الإيرانيّة خاصّةً في العقد الأخير حول فكرة التحوّل إلى قوّة إقليميّة كبرى مستفيدة من التغيّرات الإستراتيجيّة التي طرأت على محيطها الإقليميّ بعد سقوط نظام البعث في العراق ونظام طالبان في أفغانستان، ثمّ تراجع النفوذ الأميركيّ وانكفاء مشروعه بعد سلسلة الإخفاقات التي مُني بها خلال السنوات الأخيرة. وتشكّل سورية في هذا الإطار حجر الزاوية في المشروع الإيرانيّ. إذ تسمح سورية لإيران بالإطلال على البحر المتوسّط والصّراع العربيّ – الإسرائيليّ. وتشكّل جسر تواصلها البرّي الوحيد مع حزب الله في لبنان.

ومع استكمال سحب القوّات الأميركيّة من العراق في نهاية عام 2011، بلغ المشروع الإيرانيّ ذروته حيث نشأ تواصل جغرافي للمرّة الأولى بين طهران ودمشق وبيروت عبر العراق، ما أدّى إلى إنشاء قوس نفوذ إستراتيجي يشمل هذه الدول ويشكّل حاجزًا طبيعيًّا بين تركيا من جهةٍ وشبه الجزيرة العربيّة والأردن من جهةٍ أخرى. ونظرًا لحيويّة المعبر السوريّ للمصالح الإيرانيّة ونفوذها الإقليميّ، فقد وضعت إيران كلّ ثقلها وراء دعم النظام في دمشق.

كما أسهمت إيران في إحداث تحوّلٍ سياسيّ مهمّ في علاقات سورية بالعراق. إذ انتقلت بغداد من خصمٍ للسياسات السوريّة إلى حليفٍ لها. وأصبح العراق إلى جانب لبنان الرئة التي يتنفّس من خلالها النظام السوريّ،

---

[52] يوسف الشريف، "رسائل تركية إلى طهران وتل أبيب خلال اجتماع أصدقاء سورية وبعده"، **الحياة**، 9 /2012/4.

[53] Daniel Byman, "Preparing for Failure in Syria: How to Stave off Catastrophe", *Foreign Affairs*, 20/3/2012, http://www.foreignaffairs.com/articles/137339/daniel-byman/preparing-for-failure-in-syria

خاصّةً بعد فرض سلسلةٍ من العقوبات الاقتصاديّة الدوليّة ضدّه على خلفيّة معالجته الأزمة[54].

ترى إيران أنّ الصراع الدائر في سورية يمثّل امتدادًا للصّراع القائم في العراق ولبنان وعموم المنطقة بين محورها من جهةٍ والمحور المعادي لسياساتها (المحور التركيّ – الخليجيّ)، لذلك يسود الاعتقاد أنّ سقوط النظام في سورية سوف يستدعي إضعاف حكم حلفاءها في العراق وربّما إسقاطهم، وإضعاف حزب الله في لبنان. وسواء كان هذا التصوّر خاطئًا أو صحيحًا، كان للنظام السوريّ مصلحة كبيرة في تعزيزه عبر التأكيد أنّ هزيمته تعني هزيمة حلفائه وأنّ انتصاره هو نصرٌ لهم.

وباعتبار أنّ جميع أطراف المحور الإيرانيّ تدين بالمذهب الشيعيّ أو من المحسوبين عليه[55]، في حين يدين جميع خصومه الإقليميّين بالمذهب السنّي، فقد أخذ الصراع بعدًا مذهبيًّا راح يتّضح بازديادٍ بمرور الوقت. وقد ساعد على إعطاء الصراع هذا الطابع خروج حركة حماس (السنّية) من التحالف (الإيرانيّ). وهي التي ظلّت جزءًا منه حتّى اندلاع الانتفاضة السوريّة[56].

وهكذا، وبسبب الأزمة السوريّة أخذت تتمظهر تحالفات جديدة تقودها إقليميًّا دولتان مركزيّتان: إيران حليفة النظام وتركيا حليفة المعارضة وراعيها الرئيس. وحول هذين المركزين، التفّت قوى إقليميّة أخرى كانت ترى في تحالفها حول قضيّة إسقاط النظام أو بقائه معركة غاية في الأهمية لخدمة مصالحها الإستراتيجية.

4. مآلات الصراع على سورية

بعد توضيح مصالح الأطراف الفاعلة في الأزمة السوريّة وغاياتها على المستويات المحلّية والدولية والإقليميّة، نستخدم في هذا المحور الأخير من الدراسة بعض النماذج الرياضيّة التي يمكن أن تساعد في الإجابة عن

---

[54] Michael S. Schmidt & Yasir Ghazm, “Iraqi Leader Backs Syria, with a Nudge from Iran”, *The New York Times*, 12/8/2011, http://www.nytimes.com/2011/08/13/world/middleeast/13iraq.html

[55] يعدّ النظام السوريّ نفسه نظامًا علمانيًّا، إلّا أنّ تطييف النزاع يخدم مصلحته عمومًا، ما دفعه إلى اعتبار نفسه أكثر قربًا من المذهب الشيعيّ.

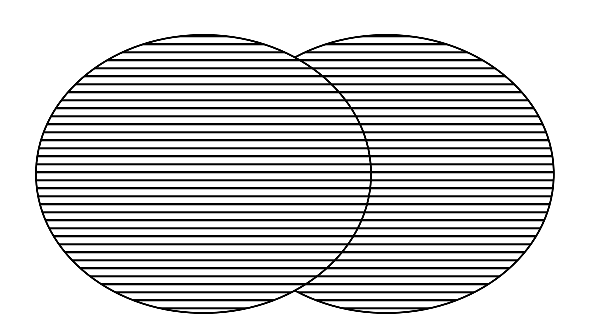
[56] Marwan Kabalan, “Survival in a Quickly Shifting Landscape”, *Syria Today*, November, 2011.

فرضيّات الدراسة ومن خلالها التنبؤ بالمسارات التي يمكن أن تسلكها الأزمة السوريّة.

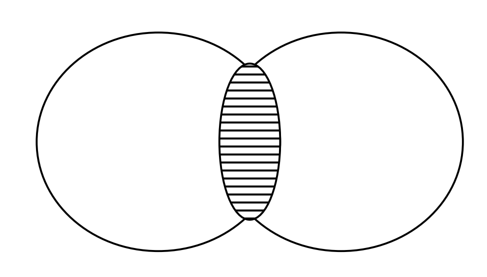
لنَمذجة ما تقدّم رياضيًّا، سنستخدم بعض مبادئ نظريّة المجموعات Set Theory. والمجموعة، حدسيًّا أو ببساطة، هي تجمّع لعدّة أشياء ليس للترتيب فيها أيّ قيمة. ونؤكّد على كلمة "ببساطة"، لأنّ المجموعة، إذا توخّينا الدقّة، ليس لها تعريف. بل إنّها تعدّ من الكلمات الأوّلية، أي من اللامعرفات undefined term في نظريّة المجموعات. وسنعتمد في دراستنا على ما يسمّى Naive Theory Set الذي اتّبعه الرياضي الأميركيّ بول هالمس Paul Halmos في كتابه المعروف الذي يحمل الاسم نفسه Naive Set Theory.

سندرس الآن بعض العمليّات على المجموعات التي نحتاج إليها في دراستنا أو ما يسمّى جبر المجموعات. نقول عن مجموعتين إنّهما متساويتان إذًا وفقط، إذا كان للمجموعتين العناصر نفسها. ونقول عن مجموعة أ إنّها مجموعة جزئيّة من مجموعة ب إذا كان كلّ عنصرٍ من أ هو عنصر من ب، ونعبرّ عن ذلك رمزيًّا بـ أ ⊇ ب ونقول إنّ أ محتواة في ب. واجتماع (اتّحاد) union مجموعتين (يسمّى أحيانًا الجمع المنطقي logical sum) هو ببساطة، يتألّف من مجموعة كلّ العناصر التي تنتمي إلى إحدى المجموعتين على الأقلّ، أي هي مجموعة كلّ العناصر المشتركة وغير المشتركة الموجودة في أيٍّ من المجموعتين. ونرمز لاجتماع المجموعتين أ وب بالرمز أ + ب. وتقاطع intersection مجموعتين (يسمّى أحيانًا الجداء المنطقي logical product) هو مجموعة العناصر التي تنتمي إلى كلٍّ من المجموعتين في آنٍ واحد، بمعنى أنّها العناصر المشتركة بين المجموعتين، ونرمز لتقاطع المجموعتين أ وب بالرمز أ × ب.

ويمكن تمثيل المجموعات والعمليّات عليها باستخدام ما يسمّى مخطّطات ڤن Venn diagram. ومخطّط ڤن هو شكلٌ (منحنٍ) مغلق يستخدم للإشارة إلى مجموعة كلّ النقاط الواقعة داخل الشّكل. وتمثّل هذه النقاط عناصر المجموعة المراد تمثيلها. فاجتماع المجموعتين أ وب وتقاطعهما يمكن تمثيله على النحو التالي:

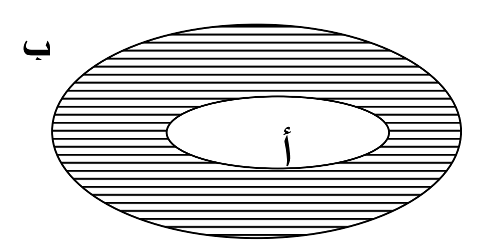


أ + ب المنطقة المظلّلة تشير إلى اجتماعهما



أ × ب المنطقة المظلّلة تشير إلى تقاطعهما

إذا كانت أ ⊇ ب (أ مجموعة جزئيّة من ب)، فإنّنا نعرّف فرق difference مجموعتين أ وب(الفرق بين أ وب) أو المتمّمة النسـبيّة relative complement هو مجموعة العناصــر التي تنتمي إلى ب ولا تنتمي إلى أ، ونرمز لهذا الفرق بالرمز أ – ب. ويجدر الإشـــارة إلى أنّ تعريف الفرق بين مجموعتين، عمومًا، لا يشترط أن تكون إحدى المجموعتين محتواة في الأخرى.



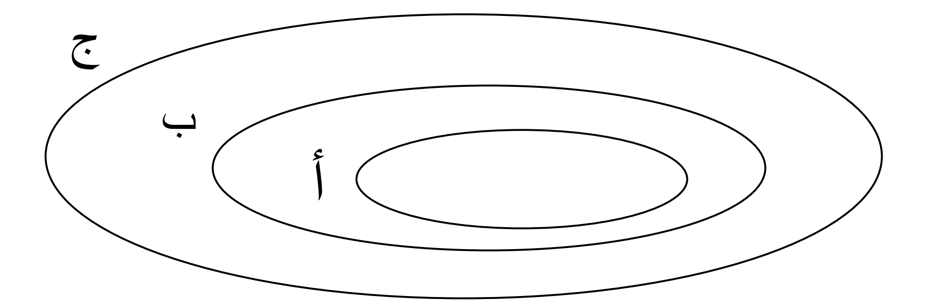
المنطقة المظلّلة تشير إلى أ – ب (الفرق بين المجموعتين أ وب)

وبالعودة إلى بحثنا نجد أنّ:

المعسكر الأوّل (معسكر التغيير)

نتحدّث في هذا المعسكر عن مجموعات الأفراد أو الدول المعنيّة بتغيير النظام السوريّ، وباستخدام مخطّطات ڤن التي تعبّر عن هذا المعسكر نجد:

أ ⊇ ب ⊇ ج



لذلك فإنّ أ+ب+ج=ج اجتماعها يساوي أكبر المجموعات و أ×ب×ج=أ تقاطعها يساوي أصغر المجموعات.

(أ) ترمز لمجموعة السوريّين المعنيّين بتغيير النظام ولهم أهداف محدّدة (الحرّية، الكرامة، العدالة الاجتماعية، وهم غير معنيّين بسياسات بلدهم الإقليميّة).

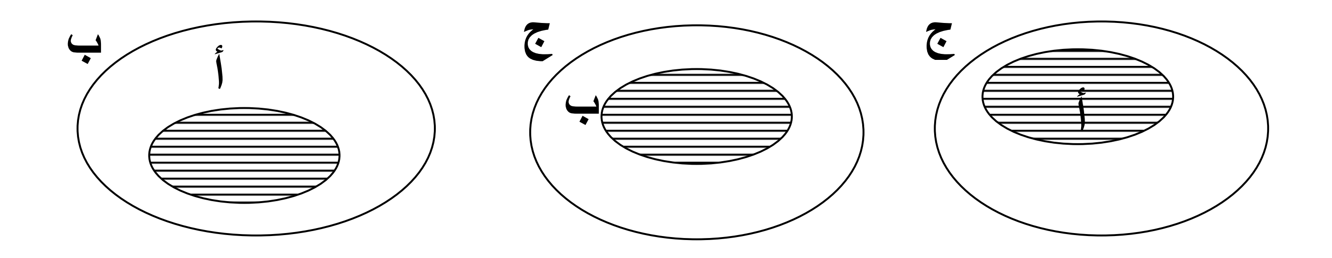
(ب) ترمز لمجموعة الدول الإقليميّة التي تعمل على تغيير النظام وهي تحديدًا دول الخليج وتركيا (لهم أهداف أوسع مرتبطة أساسًا بتغيير موازين القوى الإقليميّة وإضعاف النفوذ الإيرانيّ).

(ج) ترمز لمجموعة القوى الدوليّة التي تعمل على تغيير النظام أو تغيير سياساته وهي الولايات المتّحدة ودول الغرب عمومًا (لهم أهداف أوسع ممّا سبق في المجموعتين أ وب وهي ليست معنيّة بتغيير موازين القوى الإقليميّة فقط، بل بانعكاسات ذلك على علاقاتها مع القوى الأخرى الكبرى في النظام الدولي وخصوصًا الصّين وروسيا).

نلاحظ أنّ أهداف ب أوسع من أهداف أ، وأهداف ج أوسع من أهداف كلٍّ من أ وب، لذلك نجد أنّ:

أ × ج = أ؛ و ب × ج = ب؛ و أ × ب = أ

وباستخدام مخطّطات ڤن يمكن تمثيل العلاقات على النّحو التالي:



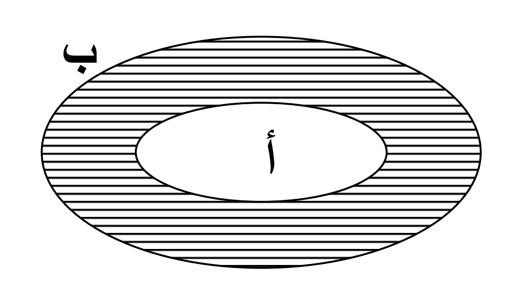
المنطقة المظلّلـة تعبّر عن تقاطع المجموعتين ج وأ المنطقة المظلّلـة تعبّر عن تقاطع المجموعتين ج وب
المنطقة المظلّلة تعبّر عن تقاطع المجموعتين أ وب

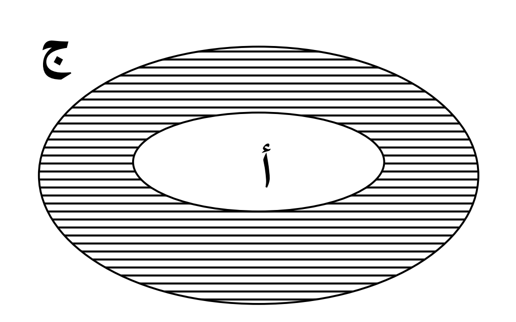
أ × ب = أ أ × ج = أ ب × ج = ب

كذلك فإنّ: أ = مجموعة تغيير النظام وممارساته السلطوية (غير معنيّة بسياسات النظام الإقليميّة والدوليّة).

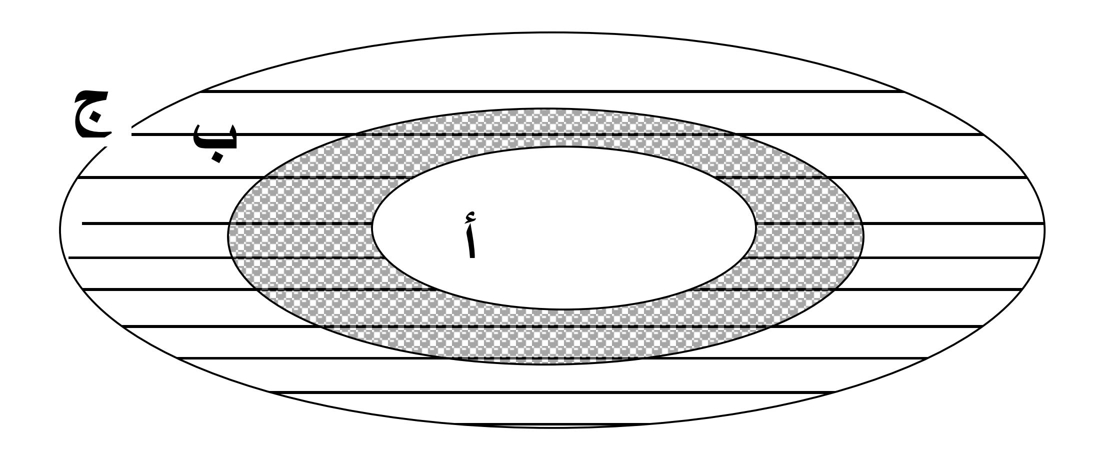
أ - ب = مجموعة تغيير سياسات النظام إقليميًّا.

ج - أ = مجموعة تغيير سياسات النظام إقليميًّا ودوليًّا.





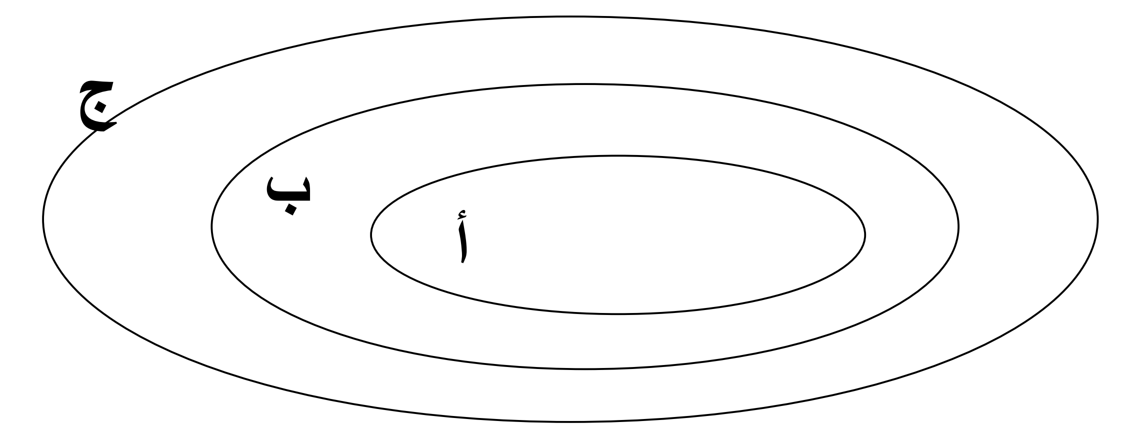
كما نلاحظ أنّ: (ب – أ) × (ج – أ) = ب – أ
(ب – أ) × (ج – أ) = ب – أ
(ب – أ) + (ج – أ) = ج – أ



المنطقة المظلّلة أ × ج = أ المنطقة المظلّلة ب × ج = ب المنطقة المظللة أ × ب =أ

المعسكر الثاني (معسكر الحفاظ على الوضع القائم)

في هذا المعسكر نتحدّث عن المجموعات المعنيّة بالحفاظ على الوضع القائم



أ ⊆ ب ⊆ ج

(أ) ترمز لمجموعة النظام السوريّ (من يدافع عن بقائه بأشخاصه ورموزه وسياسته).

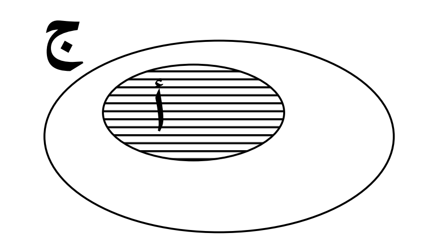
(ب) ترمز لمجموعة القوى الإقليميّة الداعمة له (إيران، حزب الله.....).

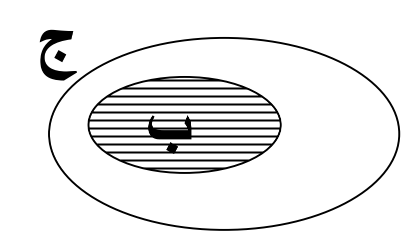
(ج) ترمز لمجموعة القوى الدولية الداعمة له (روسيا، الصّين.....).

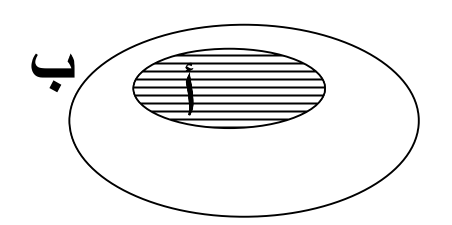
نلاحظ أنّ أهداف ب أوسع من أهداف أ، وأهداف ج أوسع من أهداف كلٍّ من أ وب، لذلك نجد أنّ:

أ × ب = أ ؛ وب × ج = ب ؛ وأ × ج = أ

وباستخدام مخطّطات ڤن نجد:



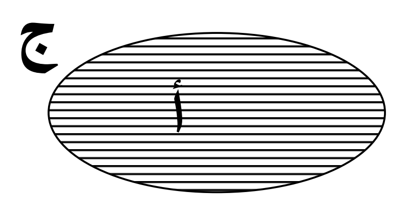


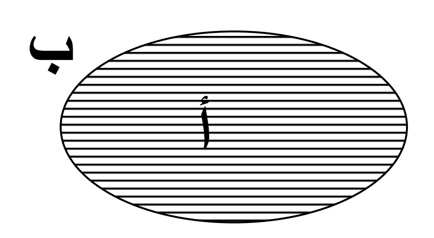


أ= مجموعة بقاء النظام وسياساته.

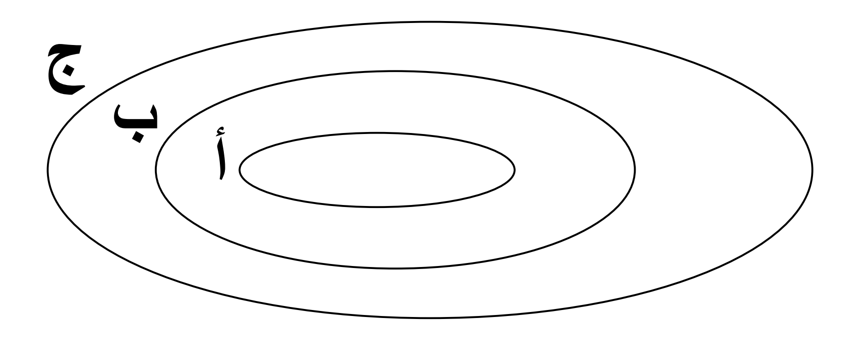
ب - أ = مجموعة بقاء سياسات النظام إقليميًّا.

ج - أ = مجموعة بقاء سياسات النظام إقليميًّا ودوليًّا.





المنطقة المظلّلة = ج - أ المنطقة المظلّلة = ب – أ



الملخّص

يمكن تلخيص الحالات السابقة على النحو التالي:

لدينا ثلاث مجموعات مختلفة أ وب وج:

- من يقع في المجموعة أ إمّا مع تغيير النظام أو مع بقائه (برموزه وشخوصه وممارساته).
- ومن يقع في المجموعة ب إمّا مع تغيير النظام ليس كهدفٍ بحدّ ذاته، إنّما بما يضمن تغيير موازين القوى الإقليميّة، أو مع بقاء النظام بما يضمن استمرار سياساته الإقليميّة على حالها (وكلاهما ليس معنيًّا بالضرورة ببقاء رموز النظام وشخوصه أو الاكتفاء بتغييرهم).
- ومن يقع في المجموعة ج إمّا مع تغيير سياسات النظام إقليميًّا ودوليًّا (وهو ليس بالضرورة معنيًّا بتغيير النظام)، أو مع بقاء سياساته على حالها (وهو ليس معنيًّا بالضرورة ببقاء رموز النظام وشخوصه).

النّتائج

من خلال استخدام مخطّطات ڤن في نمذجة الصراع الدائر في سورية وعليها، يتبيّن لنا أنّه:

1- كلّما ازداد توافق المصالح في المجموعة الواحدة ازداد الإصرار على تحقيق الهدف (تغيير النظام أو بقائه، تغيير سياساته أو بقائها).

2- كلّما ازدادت التباينات في مصالح المجموعة الواحدة، ازدادت صعوبة حصول إجماعٍ بينها على التحرّك جماعيًّا أو إفراديًّا لتحقيق أهدافها، وازدادت معها إمكانية حصول اختراقات Defections.

3- كلّما ازداد احتمال فشل (أ) (أي كلّما ازداد احتمال فشل المعارضة في إسقاط النظام أو فشل النظام في سحق المعارضة)، ازداد احتمال حصول تسوية على المستويين (ج وب)، وهي تسوية ستكون بالضرورة على حساب (أ) ومصالحه.

4- كلّما ازداد احتمال نجاح (أ) (أي كلّما ازداد احتمال نجاح المعارضة في إسقاط النّظام أو نجاح النظام في سحق المعارضة)، ازداد احتمال حصول مواجهة على المستويين (ب وج)، لأنّ حجم

المصالح المرتبطة بالصّراع سوف يستدعي مزيدًا من التدخّل وتقديم المزيد من الدعم لأطراف الصراع المحليّين.

5- كلّما طال أمد المواجهة على المسـتوى (أ)، زاد احتمال الدخول في حرب وكالة (War by Proxy)، وتقلّص احتمال الدخول في مواجهة مباشـرة على المسـتويين (ج وب)، على اعتبار أنّ الاحتقان على هذين المستويين سيجري تفريغهما على المستوى (أ).

الخاتمة

بدأت الأزمة السوريّة على شكل حالةٍ تقليدية من الصراع الداخليّ على توزيع السلطة والثروة في بلدٍ يحكمه نظامٌ استبداديّ لم يكتفِ باحتكار كلّ مصادر القوّة، بل أضفى على نفسه حالةً من القداسة والوحدانيّة التي ترفض كلّ أشكال المشاركة. لكن موقع سورية الجيوسياسي المهمّ سرعان ما جعل الصراع المحلّي جزءًا من مواجهة إقليميّة ودوليّة، تَحوّل بنتيجته طرفَا الصراع الرئيسان إلى لاعبين بين عددٍ أكبر وأقوى من اللاعبين الإقليميّين والدوليّين. حتّى إنّ حلّ الصراع بالصورة التي غدا عليها – سواء بالطرق السلميّة أو خلافها – لم يعد ممكنًا بمعزلٍ عن إرادةٍ إقليميّة ودوليّة لن يكون بالتأكيد للنظام والمعارضة القول الفصل فيها. وقد تزايدت سرعة الانزلاق بهذا الاتّجاه بعد أن أضحت سورية بصورةٍ ما تحت الوصاية الدوليّة عقب صدور قرارَي مجلس الأمن 2042 و2043 في 14 و21 نيسان / أبريل 2012، وإرسال مراقبين دوليّين لمراقبة الوضع الميداني، الأمر الذي يشكّل سابقة على هذا الصعيد، حيث يتدخّل مجلس الأمن للفصل بين نظامٍ وشعبه[57].

تحوّل الأمور بهذا الاتّجاه، جاء ليؤكّد صحّة مقولات المدرسة الواقعيّة في السياسة الدوليّة والتي تتمحور حول فكرة أنّ النظام السياسيّ الدوليّ – مثل الطبيعة – لا يحبّ الفراغ، ما يفسّر حساسيّة الدول وسلوكها تجاه نشوء حالاتٍ كهذه، إذ تسارع إلى استغلالها بطريقةٍ تؤدّي إلى تعظيم مكاسبها Gain Maximization،

---

[57] "الطريق إلى دمشق طويل وصعب على الأمم المتّحدة"، **الحياة**، 2012/4/21.

فتعمد إلى مواءمة سياساتها ومواقفها وتحالفاتها بما يتّفق مع الحالة المستجدّة. كما بيّنت كيف أنّ موازين القوى في المنطقة تميل إلى تصحيح نفسها تلقائيًّا عندما تسنح الفرصة لذلك. فالانسحاب الأميركيّ من العراق، أدّى إلى خلق حالة فراغ حاولت إيران ملأه، ما أدّى إلى خللٍ كبير في موازين القوى الإقليميّة. لكن وما إن لاحت فرصة لتصحيحه – في سورية – حتّى سارعت الدول المتضرّرة من تنامي النفوذ الإيرانيّ أو المتوجّسة منه إلى استغلاله.

ونتيجة حدّة الصراع والرهانات الإقليميّة والدوليّة عليه، واتّخاذه شكل المنازعة الصفريّة التي تقتضي بالضرورة وجود رابح وخاسر بين النظام والمعارضة، فضلًا عن عدم قدرة أيّ طرفٍ من الأطراف الإقليميّة والدولية على السماح بخسارة وكيله المحلّي، فقد بات مرجّحًا أن تكون الأزمة السوريّة من النوع الطويل والمعقّد والذي قد يأخذ شكل الحرب الأهليّة – كما حصل في لبنان والعراق – أو قد يتّسع ليشمل دولًا إقليميّة بالغت في الرّهان على مآلات الثورة السوريّة.